الأمم المتحدة

A/56/PV.19

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٩**
الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ١٦٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي**

**تقرير الأمين العام ( A/56/160 و Corr.1 و Add.1)**

**السيد موسامباشيم** (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): تدين زامبيا بأشد العبارات الأفعال الوحشية والإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل مشاعر المواساة العميقة والتعازي الحارة من حكومتي إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها وإلى الأسر التي لحق بها الأذى من هذه الأفعال الغادرة الحمقاء.

وقد أصدر رئيس جمهورية زامبيا، فريدريك شيلوبا، بيانين يدين فيهما هذه الاعتداءات المشينة التي لا مبرر لها. وقد ذكر السيد شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا في البيان الأول،

”إننا ندين دون تحفظ هذه الهجمات المؤسفة والمشينة والغاشمة ضد الناس العزل، والتي تعتبر إهانة لجميع قواعد السلوك البشري المتحضر وتهديدا مباشرا للسلم والأمن العالميين. وينبغي البحث عن مقترفي هذه الأفعال الغادرة وتقديمهم على جناح السرعة للحساب ليسددوا ثمن جرائمهم“.

وفي البيان الثاني، الذي أصدره السيد شيلوبا، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية، قال

”ونود أن نعلن دون تحفظ أن الأعمال الإرهابية ينبغي أن لا يكون لها مكان في العالم المتحضر في العصر الحاضر، ولذلك يجب أن تدان بقوة من جانب المجتمع الدولي بأسره“.

و إني أؤكد اليوم من جديد، في هذه الجمعية ومن على هذا المنبر، الإدانة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية أيا كان مقترفوها وأينما وقعت وحيثما حلت. إن عواقب الإرهاب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-56354 (A)
*0156354*

هي بالفعل نقيض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي بالتالي محاربته من جانب جميع الدول الديمقراطية والمحبة للسلام.

وأود أن أؤكد للشعب الأمريكي تأييد حكومة جمهورية زامبيا الكامل وغير المشروط لجميع الجهود الرامية لملاحقة مرتكبي هذه الأفعال الغادرة وكفالة تقديمهم للعدالة.

الإرهاب، بحكم تعريفه، يعني أعمال العنف التي ترمي إلى خلق حالة من الخوف وانعدام الأمن لدى عامة الجماهير أو لدى مجموعة من الأفراد. ولقد لاحظ وفدي بإعجاب شديد رد الشعب الأمريكي على هذه الأعمال الإرهابية. فالشعب الأمريكي لم يرضخ للتخويف. بل إنه أصبح أكثر اتحادا وتصميما على الخروج من هذه المأساة.

ويثني وفدي على الجهود النبيلة التي يبذلها عمدة مدينة نيويورك، مدينتنا المضيفة، السيد رودولف جولياني الذي خاطبنا يوم الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر، والسيد جورج باتاكي حاكم الولاية، في تنسيق أعمال الإنقاذ. فلقد أتاحت قيادتهما للمدينة سرعة تنظيم وتنسيق الموارد اللازمة لعمليات الإنقاذ والإنعاش.

ونود أن نثني على الأفراد الشجعان التابعين لإدارة المطافئ وإدارة الشرطة لمدينة نيويورك، وهيئة الموانئ لنيويورك و نيوجرسي وغيرهم ممن ضحوا بأرواحهم لإنقاذ الذين حاصرتهم الأنقاض. كما نثني على الكثيرين من المتطوعين الذين أنقذوا العديد من الأرواح ولا يزالون يبذلون وقتهم من أجل جهود الإنقاذ والإنعاش.

وإن الرئيس جورج بوش والحكومة الأمريكية والكونغرس والأمة بأسرها جديرون بالثناء للدعم الجبار الذي قدّموه لمدينتنا. إن العدد المروع من القتلى ومستوى الدمار في الممتلكات الذي تسببت به الاعتداءات الإرهابية في نيويورك وواشنطن، والذي شاهدنا صوره حية على التلفاز برعب وإنكار وسخط، أظهر لنا خطورة تهديد الإرهاب. كما أبرز الإلحاح الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب به لهذه المشكلة التي تهدد ضخامتها السلم والأمن الدوليين.

والواقع أن الأمين العام قال في الأسبوع الماضي، عندما قدم تقريره عن أعمال المنظمة:

> ”هذه الضربة لم تكن موجهة إلى مدينة واحدة أو إلى بلد واحد، بل كانت موجهة إلينا جميعا... كانت ضربة لقيَمنا المشتركة. وقد طالت هذه الضربة كل ما تمثله هذه المنظمة: السلام، والحرية، والتسامح، وحقوق الإنسان، وصميم فكرة الأسرة الإنسانية المتحدة“. (A/56/PV.7)

إن العدد الهائل من الضحايا الذي شمل مواطنين من ٨٠ بلدا، وتدمير بنى أساسية هامة، بالإضافة إلى تعطيل الحياة العادية للنيويوركيين، والبرنامج العادي للأمم المتحدة، والسفر الدولي والأسواق المالية العالمية، كل ذلك يشير إلى أن الإرهاب مشكلة عالمية تتطلب ردا عالميا عاجلا.

وينبغي أن لا ننسى أن هذه المأساة تأتي بعد الاعتداءات الإرهابية على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي، كينيا ودار السلام، تنزانيا، وعلى الباخرة كول في اليمن. إن تنوع هذه الاعتداءات في مختلف أنحاء العالم يدل بوضوح على أن الإرهاب ينبغي أن يحظى باهتمام جميع الدول.

إن وفدي يرحب بالتدابير التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة، بما فيها التدابير الدبلوماسية، لحشد ائتلاف دولي في أعقاب الاعتداءات في نيويورك وواشنطن العاصمة ويعرب عن تأييده لهذه التدابير. إن مرتكبي هذه الأعمال الوحشية والمشينة يستحقون إدانتنا القصوى.

إن حكومة زامبيا تضم صوتها إلى الحكومات الأخرى التي طالبت بإبرام اتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب وتنفيذها فورا. وتدرك حكومتي أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى قامت بقدر كبير من الأعمال. بيد أن هناك حاجة إلى تنسيق جميع هذه الأعمال من أجل إنشاء قوة هائلة وفعالة ضد الإرهاب.

ومن المهم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم ورائد في الرد العالمي على الإرهاب. وتعتبر الأمم المتحدة المنتدى الطبيعي لبناء الائتلاف العالمي اللازم لإعطاء الشرعية الدولية للكفاح ضد الإرهاب.

ونظرا للطابع المعقّد للكفاح ضد الإرهاب، فإنه لن يكون سهلا. بل سيكون عسيرا ويستغرق وقتا طويلا. ولذلك، فإن هناك حاجة ماسة لكي يقوم المجتمع الدولي باتخاذ تدابير شاملة وفعالة ومستدامة لا تقتصر على التصدي لأعمال العنف الإرهابية الأخيرة فحسب، وإنما تشتمل كذلك على تدابير طويلة الأجل ترمي إلى منع تكرار حدوثها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد.

لذلك، يود وفدي أن يعرب عن تأييده الكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين اتخذهما المجلس في ١٢ أيلول/سبتمبر و ٢٨ أيلول/سبتمبر على التوالي، وقرار الجمعية العامة ٥٦/١ الذي اعتمدته في ١٢ أيلول/سبتمبر، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز التعاون الدولي لمنع واستئصال الأعمال الإرهابية. ومن المهم أن يهرع المجتمع الدولي لدعم هذه القرارات وتعزيز وحدة الهدف بغية تيسير وتعزيز ودعم العمل المناهض للإرهاب.

ووفدي على اقتناع بأننا سنكسب هذه الحرب بالتنفيذ التام للتدابير الواردة في هذه القرارات، خاصة التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). إنها حرب ليس بوسع المجتمع الدولي أن يتحمل الهزيمة فيها. إن من واجبنا الآن، كأعضاء منفردين في الأمم المتحدة، أن نؤدي دورنا ونساعد على كسب هذه الحرب.

لقد اضطلعت حكومتي من جانبها بالتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لحظر ومحاكمة جميع الأعمال الإجرامية التي ترمي إلى إحداث حالة من الإرهاب أو يقصد منها التحريض على إحداث مثل هذه الحالة لدى عامة الجماهير، أو مجموعة من الأشخاص، أو أفراد مستهدفين لأي سبب كان، مهما كانت الظروف، باعتبارها أعمالا لا يمكن تبريرها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي يحتج بها.

**السيد نغوين تانه تشاو** (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): سيسجل التاريخ المعاصر أن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر هي من أبشع الجرائم التي ارتكبت ضد الأبرياء. فلقد قضى نحو ٦ ٠٠٠ من النساء والرجال نحبهم تحت أنقاض مركز التجارة العالمي، وفي فرجينيا، وفي الحطام في بنسلفانيا، بينما يعاني ألوف غيرهم في المستشفيات. من ذا الذي يستطيع أن يحبس دموعه وهو ينظر إلى الصور المعلّقة على طول رصيف جادة لكسنغتون، وفي ميدان يونيون وفي نيو جرسي وغيرها؟ إنها دليل على معاناة الأحياء وكربهم وحدادهم على الوفاة الفاجعة للأزواج والزوجات والآباء والأمهات والأطفال والأشقاء والأصدقاء.

وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن الموت في الحرب أليم كالموت في السلم. وبعد أعمال القتل المريعة التي ارتكبها إرهابيون مجانين، أعرب الرئيس تران دوك لونغ ووزير الخارجية نغوين دي نيين بجمهورية فييت نام الاشتراكية، في رسالتي التعزية اللتين بعثا بهما إلى الرئيس جورج بوش ووزير الخارجية كولن باول، عن أعمق مشاعر المواساة من شعب

وحكومة فييت نام لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتعازيهما لهما، كما أعربا عن سخطهما وإدانتهما القوية للأعمال الوحشية التي تسببت في إزهاق أرواح الأعداد الهائلة من الأبرياء. وقد مضى الناطق بلسان وزارة الخارجية الفييتنامية يقول إن مرتكبي هذه الأعمال يجب أن يحالوا إلى القضاء ويعاقبوا بشدة.

إن المطالبة بالتنفيس عن الغضب الذي يستفحل في الأعماق أمر مفهوم. ومن اللازم بالقدر نفسه أن يحال مخططو هذه الأعمال الإرهابية الحمقاء ومرتكبوها إلى القضاء، إلا أنه ينبغي أن يتم ذلك بطريقة لا تتحول إلى نوع من الأخذ بالثأر الذي يمكن بسهولة أن يهدد الأبرياء. وإلا، فإننا قد ندخل في حلقة مفرغة نجد أن العنف فيها قد يؤدي إلى جولات عنف عديدة أخرى، دون أن تلوح في الأفق أية بادرة تبشر بالنهاية.

وما دام الإرهاب أخذ يكتسب طابعا عالميا، فينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب عالمية أيضا. وهنا تمس الحاجة إلى التضامن والوحدة بين الشعوب في كل أنحاء العالم، وإلى دخولها في جهد مشترك لتحقيق هدف اقتلاع جذور الإرهاب من حياتنا اليومية. وبلوغا لتلك الغاية، ينبغي وضع استراتيجية شاملة لمعالجة القضايا السياسية والدبلوماسية والإنمائية التي تمثل شاغلا حقيقيا. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية يمكن فيها لكل أمة، كبيرة كانت أم صغيرة، أن تعمل على قدم المساواة، أن تضطلع بدور رئيسي في هذه العملية من خلال اضطلاعها بوظائفها المكرسة في الميثاق، وفقا للقوانين الدولية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وبينما ندين بأشد العبارات أعمال الإرهاب الجسيمة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ينبغي أيضا أن نوطد عزمنا بنفس القدر على إيلاء الانتباه لأشكال أخرى من الإرهاب، مثل اختطاف المواطنين الأجانب، وقصف السفارات الأجنبية بالقنابل، واختطاف الطائرات، وهذا قليل من كثير. وفييت نام التي كانت ضحية أعمال إرهابية من هذا القبيل، مثل اختطاف طائرة تابعة لخطوطها الجوية الوطنية في ١٩٧٨، والهجوم على مكاتبها للتمثيل الدبلوماسي في عدد من العواصم في أوروبا وآسيا عام ١٩٩٩ وقصفها بالقنابل، وانتهاك طيار مجرم لمجالها الجوي في عام ٢٠٠٠، تدرك تماما مدى أهمية وجود تعاون دولي لمنع تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها. ومسؤولية كل دولة هي أن تكفل عدم توفير المأوى أو الدعم للإرهابيين بأي شكل كان، سواء قبل أو أثناء أو بعد اقتراف مثل هذه الأعمال الهمجية، وهي على استعداد للوفاء بالتزاماتها على نحو يتسق مع القانون الوطني والقانون الدولي في جهد عالمي النطاق للتصدي للإرهاب.

وإليكم قصة عن فتاة سعيدة تبلغ من السن ست سنوات. كانت سعيدة لأن أمها اصطحبتها إلى قمة مبنى مركز التجارة العالمي، كما وعدتها، حتى تتمكن من مشاهدة منظر عام لمدينة نيويورك في ذلك اليوم المشؤوم. وقد اختفت هي وأمها وآلاف غيرها إلى الأبد بين الأنقاض.

غير أن الفعل أفضل من رد الفعل. فلا ينبغي أن ننتظر حتى تُسرق البقرة لكي نغلق الحظيرة. يجب أن نفعل شيئا، وأن نفعله بسرعة وبطريقة يجيزها الميثاق والقوانين الدولية والقواعد الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة.

**السيد موتاري** (النيجر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهاني الوفد النيجيري القلبية على انتخابكم المرموق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه لفترة ثانية ليقود

منظمتنا. وباسم النيجر أتقدم إليه بإشادة مدوية على الخطوات العملاقة التي خطتها الأمم المتحدة أثناء فترة ولايته الأولى، وعلى الجهود المستمرة التي يبذلها بلا كلل في خدمة الإنسانية.

هذه المناقشة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، تجري في ظل ظروف قاتمة في أعقاب الهجمات الإرهابية الخسيسة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة – الهجمات التي سقط فيها آلاف الضحايا الأبرياء من الرجال والنساء من جميع الأعمار والثقافات والعقائد، ومن بينهم رعايا أكثر من ٨٠ دولة.

وعلى أثر هذه الهجمات الرهيبة، أعرب النيجر عن موقفه من خلال رسالتين موجهتين إلى سلطات الولايات المتحدة – إحداهما من رئيس جمهورية النيجر والأخرى من الحكومة. وهاتان الوثيقتان تؤكدان أن النيجر يدين على نحو قوي وثابت العنف الأعمى الذي ضرب لتوه أناسا أبرياء. والنيجر ملتزم بأن يشارك في جميع المبادرات المضطلع بها على الصعيدين دون الإقليمي والدولي، ولا سيما المبادرات التي أقدمت عليها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حلول دائمة منسقة للتهديد الذي يمثله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين. ونحن نعرض كل وسيلة تحت تصرفنا لكي نتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات. وندعو المجتمع الدولي إلى التحلّي بالحكمة وبُعد النظر لتجنُّب أي خلط بين الإرهاب والإسلام.

والنيجر يؤيِّد أحكام قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى الأخص النداء الموجَّه إلى جميع الدول بأن تعمل معا على نحو عاجل من أجل تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية ومنظميها وموجهيها للعدالة.

إن جمهورية النيجر تدين اللجوء إلى العنف كوسيلة لطرح الأفكار أو تسوية المنازعات. ومن الناحية العملية، اتخذنا عددا من التدابير لمكافحة الإرهاب. فعلى الصعيد الدولي شرع النيجر في إجراءات التصديق على الصكوك القانونية الرئيسية التالية الرامية إلى مكافحة مختلف مظاهر الإرهاب: الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات؛ اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات؛ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني؛ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها؛ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، وقَّع النيجر هذا العام، اتساقا مع المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغرض التحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب أحكام تلك المعاهدة، لضمان عدم تحويل استخدامات الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى إنتاج الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية أخرى.

وفي نفس السياق، دخل النيجر أيضا هذا العام في بروتوكول مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بخصوص إنشاء محطتي رصد دوليتين في النيجر.

وعلاوة على ذلك، بدأت بلادي عملية المصادقة على عدد من الصكوك الدولية التي تتعلق بالإرهاب. ومن هذه الصكوك الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأخيرا، ستبدأ بلادي بأسرع ما يمكن عملية المصادقة على الاتفاقيات التالية: الاتفاقية الدولية لمناهضة

تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والبروتوكول الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، وهو ملحق لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني. تلك هي أنشطتنا على الصعيد الدولي.

أما على الصعيد المحلي، فإن الأحكام ذات الصلة من قانون العقوبات في النيجر تعاقب مقترفي الأعمال الإرهابية وفقا للاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا الموضوع. وتعاقب المادة ٧٨ وما يتلوها من مواد في قانون العقوبات المشار إليه مرتكبي الهجمات والمؤامرات والجرائم الأخرى المناهضة لسلطة الدولة والمناهضة لأمننا القومي.

وتحتاج مكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه إلى عمل جماعي شامل في إطار القوانين الدولية التي تقوم الأمم المتحدة بدور الجهة الوديعة لها. وأشيد هنا بالإسهام القيِّم الذي تقدمه المنظمة في المجال القانوني. فقد تم تحت إشراف الأمم المتحدة صياغة ما لا يقل عن ١٢ اتفاقية تعالج شتَّى جوانب الإرهاب. وفيما يتجاوز هذه الصكوك القانونية تجري حاليا مناقشة مشروعي اتفاقيتين في اللجنة السادسة. وتشيد النيجر في هذا الصدد بكل من الهند والاتحاد الروسي، اللذين طرحا المبادرتين المتعلقتين بهذا الموضوع.

مشروع النص المقدم من الهند يتصل باتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وسيشكل هذا المشروع صكًّا قانونيا هاما يحدد مفهوم الإرهاب الدولي نظرا لأن الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالإرهاب الدولي ذات طبيعة قطاعية. أما مشروع الاتفاقية المقدم من الاتحاد الروسي فيتصل بقمع أعمال الإرهاب النووي.

ويحدو بلادي أمل وطيد بأن يتم بأسرع ما يمكن استكمال مشروعي النصيَّن المشار إليهما. وسيؤدي اعتماد مشروعي الصكَّين هذين إلى توفير الهيكل القانوني الذي يحتاج إليه المجتمع الدولي لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها.

وأود أن أذكِّر بحقيقتين أساسيتين بزغتا كأفضل حافز لهذه المناقشة. الحقيقة الأولى أن الإسلام دين سلام ودين اعتدال. وبالتالي، لا يوجد أي تفسير مقبول في المراجع الأساسية لهذا الدين الذي جاء به النبي محمد يمكن أن يبرر عمليات القتل أو الانتحار، أو حتى يوحي بأن هذه العمليات توصِّل إلى الجنَّة. وهناك إجماع حول هذه الحقيقة بين علماء المسلمين في كل أنحاء العالم. كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تضم ٥٦ دولة تمثل نحو مليار مسلم، أدانت بقوة هذه الأعمال باعتبارها منافية للإسلام وللقرارات التي اتخذتها تلك المنظمة وكذلك لاتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب الدولي.

والحقيقة الثانية أن الإرهاب يستمد قوته من التعصب الأعمى الذي تمتد جذوره في الجهل والفقر. ويتبع ذلك، أن أي استراتيجية تتوخى القضاء الكامل على الإرهاب لا يمكن أن تكون قاصرة في نهاية المطاف على عمل مخصص أو منفرد. لهذا، ترحب النيجر ببروز توافق في الرأي على أنه لكي تنجح جهود مكافحة الإرهاب فيتعيَّن أن تكون هذه الجهود جماعية، وأن تشمل الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر عدلا وإنصافا وأكثر حرصا على مراعاة مصالح أغلبية شعوب العالم.

وغني عن القول إن حالات الفقر المدقع والظلم وأوجه الإحباط الكثيرة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى التطرف، الذي يشكل تهديدا خطيرا للبشرية جمعاء. لذلك، ولكي تكون مكافحتنا للإرهاب فعالة، فلا بد من أن تكون متعددة القطاعات ومتوخية التعجيل بمكافحة الفقر والظلم.

ويحدونا الأمل أن يتمكن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي اقترحته حركة عدم الانحياز من توفير فرصة

ملائمة لوضع برنامج للتعاون الدولي يشمل ضمن جملة أمور تقديم مساعدات تقنية ومالية كبيرة لأقل البلدان نموا لتمكينها من تقديم مساهمة مجدية للمكافحة الدولية للإرهاب. وينبغي أن تُكمل هذه التدابير من جانب المؤتمرات الأخرى المقبلة بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك، والقمة العالمية للتنمية المستدامة، التي ستعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

**السيد أبو الحسن** (الكويت) (تكلم بالعربية): إن ظاهرة الإرهاب أصبحت تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، والتي ما زالت تفاجئنا من حين لآخر، وبطريقة متكررة بأعمال إجرامية يروح ضحيتها العديد من الأبرياء المدنيين، تستهدف ترويع المجتمعات وإشاعة حالة من الفوضى وعدم الاطمئنان في نفوس الأفراد، لتذكرنا بمسؤوليتنا في التصدي لها والقضاء عليها. وقد أثبتت الأحداث أن ظاهرة الإرهاب هي نتاج فكر متطرف غير مرتبط بمنطقة جغرافية معيَّنة أو بحضارة أو ثقافة أو ديانة دون أخرى. تلك الظاهرة تجاوزت كل القيم والمبادئ الأساسية التي ارتضاها المجتمع الدولي منهجا ودستورا يحكم سلوكه وتصرفاته في محاولة لإعادة فرض شريعة الغاب وإلغاء مبدأ حرية الإرادة.

وفي هذا الصدد، لا يسع وفد بلادي إلا أن يكرر تأكيده على الإدانة الشديدة التي أعلنتها الكويت للعمل الإرهابي الذي تعرَّضت له الولايات المتحدة وشعبها الصديق يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، ونقدم أحر التعازي لذوي الضحايا، والدعاء بأن يلهمهم الله الصبر، والتمني للمصابين بالشفاء العاجل. وإننا نكرر دعمنا الكامل لكافة الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية لمواجهة هذا الإرهاب والعمل الإجرامي الذي تعرضت له.

إن مسيرة الأمم المتحدة في التصدي للعمليات الإرهابية التي تعرَّضت لها الولايات المتحدة بدأت بعد مرور أقل من ٢٤ ساعة من الجريمة غير المسبوقة، التي ارتكبت بحق البشرية، فأصدر مجلس الأمن القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث أدان به الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة.

كما أصدرت الجمعية العامة قرارها ١/٥٦ بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأدانت به أيضا الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. ولعل القرار الأخير لمجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الصادر تحت الفصل السابع من الميثاق، والذي أصدره مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، يعتبر الرد السياسي والقانوني الذي سيساعد على القضاء على هذا السرطان الذي أصاب جسد العالم بأسره.

إننا في الكويت، نؤيد بشكل كامل كل هذه المساعي المبذولة من قِبَل الأمم المتحدة، ونتعهد بالتعاون مع المجموعة الدولية في كل ما من شأنه القضاء على هذه الجرائم التي هي بحق جرائم ضد الإنسانية جمعاء وتقديم مرتكبيها للعدالة، وبحث جذورها وأسبابها للقضاء عليها أو التخفيف منها.

إن الإرهاب الدولي هو من المسائل الرئيسية التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره، نظرا لما تمثله هذه الظاهرة من خطر واضح على حياة الشعوب. فلم تعد أي دولة، مهما كبرت أو صغرت، في منأى عن مخاطرها. كما أن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة اليوم، وإنما عرفها العالم منذ وقت طويل، والجديد فيها خلال السنوات الأخيرة هو ازدياد حوادثها واتساع نطاقها.

لقد كانت الكويت وما زالت ضحية للإرهاب، ولا سيما إرهاب الدولة، وقد تعرض سمو الأمير إلى محاولة اغتيال، وتعرضت الطائرات الكويتية إلى الخطف وقتل مواطنيها الأبرياء، إضافة إلى تعرض المنشآت والمؤسسات الكويتية لتفجيرات راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، كما تم

تكبيد بلدنا خسائر مادية كبيرة. ومن هذا المنطلق، فإننا عندما نتحدث عن الإرهاب، إنما نتحدث عن واقع عايشناه خلال السنوات الماضية.

إن دولة الكويت تؤكد أن محاربة الإرهاب هي مسؤولية دول العالم جميعها. فيجب العمل على كل المستويات لمحاربة الإرهاب بشكل لا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى جميع الدول بالتالي اتخاذ الإجراءات القانونية المحلية والإقليمية والدولية اللازمة للقضاء على الإرهاب، وتنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو حمايتها مرتكبيها. كما نؤكد على أهمية اعتماد إجراءات مدروسة بدقة في هذا الإطار.

وفي هذا السياق، تؤيد الكويت عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب تعريفا واضحا، والعمل على إعداد رد منظم مشترك يصدر عن المجتمع الدولي بأسره تجاه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن كل ذلك أمر مطلوب منا جميعا، كما أن مسؤوليتنا كمجتمع دولي يجب أن تتركز على ضرورة معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوء وتفاقم ظاهرة الإرهاب واقتلاعها من جذورها وعدم الاكتفاء بالتوقف عند نتائجها.

إن الكويت تجدد نبذها ورفضها المطلق لكافة أنواع الإرهاب، إلا أننا لا بد أن نفرق بين الكفاح الشريف للشعوب من أجل تقرير مصيرها، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبين الإرهاب الذي ينال من حياة الأبرياء.

إننا في الكويت نؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني، مثلا، في مقاومته المشروعة للاحتلال الإسرائيلي، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره إرهابا. إنه دفاع شرعي عن النفس والحقوق ومن أهمها الحق في الحياة والأرض والسيادة.

وإن ما يبعث على القلق هو الحملة الإعلامية التي تحاول الزج بالدين الإسلامي ومحاولة ربطه بالإرهاب. وغني عن القول إن أحكام الدين الإسلامي الحنيف، مثله مثل أحكام الديانات السماوية الأخرى، تحرّم قتل المدنيين والأبرياء وتتفق مع مبادئ القانون الدولي وتهدف إلى تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام. إن الدين الإسلامي دين سلام ومحبة وإخاء. ويقول الله عز وجل في محكم كتابه:

”أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها كأنما أحيا الناس جميعا“. (سورة المائدة، الآية ٣٢)

وبناء عليه، نشدد على عدم جواز الربط بين الإرهاب والإسلام أو العرب لتفادي وقوع شرخ بين العالم الإسلامي والعربي من جهة، والغرب من جهة أخرى، وحتى لا يتحول ذلك إلى صراع بين الأديان والحضارات. إن مثل هذا الربط مرفوض عقليا، ومدان دوليا، ومن يردد مثل هذه المواقف لا يريد الخير والسلام لشعوب العالم، بل يعمل ضد كل قيم التعايش السلمي بين الشعوب والأديان.

وقرآننا الكريم الدستور الأعلى للمسلمين ينطلق من قوله تعالى: ”إن أكرمكم عند الله أتقاكم“ (سورة الحجرات، الآية ١٣) ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى كما ورد في الحديث النبوي الشريف. ومن المعروف لغة أن الأعجمي هو كل من هو غير عربي.

هذا هو ديننا، وهذه هي عروبتنا. مبادئ للتعايش استقت منها المواثيق الدولية أهدافها، ومنها ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد شهاب** (ملديف) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتكرار إدانة حكومتي للهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأود أيضا أن أؤكد من جديد تعازي

حكومتي إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على الخسارة الكبيرة في الأرواح البشرية والصدمة الناتجة عن الهجمات الفظيعة. كما أتقدم بتعازي حكومتي إلى الوفود الأخرى التي كان رعاياها من بين ضحايا اعتداء ١١ أيلول/سبتمبر الوحشي.

يجب علينا ألا نتسامح مع الإرهاب، ولا يمكننا، ولا يجوز لنا ذلك، بأي شكل من الأشكال.

لا شك في أن الهجمات التي شُنَّت على الولايات المتحدة أضفت معنى مشؤوما جديدا على الإرهاب الدولي. فما نتج عن الهجمات من خسارة فادحة في الأرواح ومما لا يحصى من دمار في الممتلكات قد كشف عن الطابع الشرير والشنيع للإرهاب الدولي وما يمكن أن يحدثه من ألم وكرب لبني الإنسان. وقد أكدت هذه الهجمات أن المدنية ليست ضمانة في وجه البربرية.

لقد كان بلدي من أولى الدول التي أدانت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة. وما فتئت ملديف تستنكر دائما الإرهاب وتشجبه بعبارات لا لبس فيها أينما وكلما حدث. ولدى سماع الرئيس غايوم بأنباء الهجمات الوحشية على الولايات المتحدة اتصل على الفور هاتفيا بحكومة الولايات المتحدة لإدانة الهجمات وتعهد بالدعم الكامل للولايات المتحدة في وقت محنتها. ونحن نلتزم بذلك التعهد ونتعاون بالكامل مع الولايات المتحدة في اتخاذ التدابير ضد الإرهاب. وكوننا بلدا صغيرا ومعرضا أيضا للإصابة بهجمات الإرهابيين، اتخذنا خطوات فورية لزيادة يقظتنا حيال أي تحرك من أي إرهابي في أي مكان.

ويرى بلدي أن تعزيز الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية القائمة ضد الإرهاب هو أمر ضروري لشن الحرب ضد الإرهاب بفعالية. ويسعد بلدي أن يلاحظ الأسلوب البناء الذي يتقدم به العمل في هذا المجال. ويشجعنا العمل البناء الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالإرهاب للانتهاء من صياغة اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي. كذلك نتطلع إلى الانتهاء المبكر من إعداد الاتفاقية الدولية المقترحة لمنع أعمال الإرهاب النووي، والتي نعتقد أنها سوف توسع النظام القانوني الدولي وتزيد من تعزيزه. كذلك يؤيد وفدي الانعقاد المبكر لمؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لبلورة التصدي المنظم المشترك من المجتمع الدولي للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وبالنسبة إلينا في ملديف فإن أي هجوم إرهابي في أي مكان يعيد إلينا ذكريات المذبحة التي تسبب فيها الإرهابيون في ملديف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وفي كل عام منذ ذلك الحين، يخاطب وفدي هذه الجمعية بشأن الحاجة إلى تعاون دولي فعال وحسن التوقيت لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، وهو الإرهاب الذي يتصف بطابع عبر وطني على الدوام تقريبا. وفي عصر العولمة والتمويل المكثف يجب مضاعفة يقظتنا حيال الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي أعقاب تجربتنا المأساوية نحن كضحايا للإرهاب عززنا إطارنا القانوني الوطني لمناهضة الإرهاب. وبموجب قانوننا لمكافحة الإرهاب الصادر عام ١٩٩٩ يسعدني أن أبلغكم بأننا تمكنا من الامتثال الكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد اتخذنا تدابير، مثل تلك التي يدعو إليها القراران ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بحيث يتعذر القيام بأنشطة في ملديف لدعم الأعمال الإرهابية. وتضمن قوانيننا عدم تمكن إرهابي من إيجاد ملاذ آمن على أراضينا وأنه لا يمكن للإرهابيين أن يدخلوا ملديف، ناهيك عن قيامهم بأية أنشطة في ملديف. ولقد قمنا بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمنع التفجيرات الدولية، إلى جانب سبع اتفاقيات دولية أخرى معنية

بالإرهاب. ونحن الآن نستكمل عملية التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب.

وكما كان يفعل وفدي في الماضي، فإنه يود أيضا التأكيد على أن الإرهاب مرتبط بشبكة واسعة من الجريمة المنظمة. لذلك يجب ألا نستهدف الإرهابيين فحسب، بل كل من يساعدون الإرهابيين ويستفيدون من الأنشطة الإرهابية. وفي أغلب الأحيان يعمل الذين يهربون الأسلحة ويغسلون الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع الإرهابيين جنبا إلى جنب. وبشكل مماثل، يشكل المرتزقة الذين يوفرون التدريب ويقدمون أسلحة الرعب تهديدا خطيرا للسلم والأمن. وفي هذا الصدد، نرى أن الوقت قد حان أيضا لكي يفكر المجتمع الدولي تفكيرا جديا في التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

ولا يمكننا المبالغة في إبراز الدور الهام والإيجابي الذي يمكن للتعاون الإقليمي أن يؤديه في مكافحة الإرهاب. فزيادة التفاعل والتشاور والتعاون على الصعيد الوطني يمكنها أن تمهد الطريق أمام وضع تنظيمات أمنية فعالة وأطر قانونية تستكمل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي. وفي جنوب آسيا، وهي منطقة تتفهم الآثار المدمرة للإرهاب، يتم في الوقت الحالي إنفاذ اتفاقية إقليمية لمنع الإرهاب. وبموجب أحكام الاتفاقية تلتزم الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بتسليم الإرهابيين أو محاكمتهم، وبذلك تحرمهم من التمتع بالملاذ الآمن. كذلك يعمل مكتب رصد الجرائم الإرهابية تحت مظلة الاتحاد بهدف جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بحوادث الإرهاب، بالإضافة إلى الأساليب التكتيكية والاستراتيجيات والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون. ومع ذلك ما زال هناك الكثير مما يجب عمله إذا أردنا التأثير على الإرهاب في منطقتنا.

ويود وفدي الإشادة بمجلس الأمن على الطريقة السريعة التي تمت بها إدانة الهجمات المروعة على الولايات المتحدة وتحركه السريع بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث عرض بالتفصيل التدابير التي سوف يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. إننا في قرية عالمية الهجوم فيها على واحد هو هجوم على الجميع، خاصة عندما تتعرض للهجوم المبادئ الأساسية للحضارة. ومنذ زمن طويل وبلدي يقدر ويشدد على أهمية إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥). والالتزام بهذه المبادئ له أيضا أهمية حاسمة جدا بالنسبة لسلم وأمن ورفاهية الدول الصغيرة، مثل ملديف. وفي عالم معولم يكون لاحترام هذه المبادئ أهمية شديدة بالفعل لكل الدول، كبيرها وصغيرها.

وهدفنا هو أن نعيش في عالم أكثر سلما، عالم يشعر فيه الصغير بالأمن مثل القوي ولا تدمر فيه ثمار العمل والإبداع الإنساني من خلال أعمال رعناء وهمجية. ولم يتجمع المجتمع الدولي من قبل على الإطلاق ليتكلم بصوت واحد كما يفعل الآن لإدانة القتل الناجم والوحشي لعدد كبير من الناس بهذه الدرجة. يجب علينا أن نغتنم الفرصة لنضمن أن مثل هذه المأساة لا يسمح على الإطلاق لها بالحدوث مرة أخرى. وأننا نقف جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي في بذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الهدف.

**السيد كاواه** (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ركزنا على موضوع الإرهاب بدرجة لا مثيل لها، ليس في الأمم المتحدة فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضا. وإن درجة الاهتمام الكبيرة هذه، كما لاحظ الكثيرون، ناجمة أساسا عن موجة الإرهاب التي ارتكبت في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وضد الشعب

الأمريكي، مما أدى إلى خسارة هائلة في الأرواح من الأبرياء، والخوف والفزع والآلام، والاختلال والانكماش الاقتصادي في شتى أنحاء العالم.

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة؛ غير أنه يتغير في نطاقه ومقاييسه وحجمه. وقد بلغ مستوى جديدا من الضراوة والغدر؛ وأيقظ فينا الشعور بالخوف والضعف بسبب طابعه الأخرق ولأننا لا نستطيع فهمه أو تفسيره منطقيا.

إننا نجلس هنا، ونحن نتداول، على مسافة قريبة من الموقع الذي ارتكبت فيه واحدة من أفدح الجرائم ضد الحضارة على الإطلاق، تلك الجريمة التي تهدد بتبديد رؤيتنا لعالم أفضل. والأمم المتحدة مطالبة الآن بأن تستمد من رصيدها الهائل من الإرادة والعزيمة ما يعينها على القضاء على تلك الآفة التي حلت بالبشرية والتي سببت الموت والأحزان لأعداد كبيرة من البشر. وعلينا أن نستجيب معا لهذا النداء. فلكل منا مصلحة فيما سيسفر عنه هذا الكفاح من نتائج.

ليبريا بلد صغير، وإن كانت مشاكله كبيرة: فقد مزقت البلاد حرب أهلية طويلة الأمد، ونحن نعاني من الصراعات المستمرة التي تحيط بنا من كل جانب، ونواجه كذلك صراعا سياسيا داخليا. غير أن لدينا رؤية واضحة تتمثل في أن علينا نحن أيضا أن نشارك بصوتنا ودعمنا لجهود العالم من أجل تخليص كافة الشعوب والثقافات من خطر الجهل والشر.

ويجب ألا نسمح للإرهاب بأن يصبح جزءا من مستقبلنا المشترك. وحتى عندما نتكلم الآن، تتحدى مجموعات صغيرة من المتمردين، بالسلاح، استقرار وتقدم نظامنا الديمقراطي الغض في ليبريا. إن هذه المجموعات تجلب الموت والدمار والفوضى لا الحقيقة أو التنوير. وقد حان الوقت لوضع حد للإرهاب ولآثاره البغيضة على ركائزنا الاجتماعية والدينية.

إن الأمريكيين، في غمرة أحزانهم وصدمتهم من أحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وجهوا نداء لنا جميعا من أجل التكاتف في جهد مشترك للقضاء على تلك العناصر بيننا التي ترمي إلى تدمير قيمنا، وقتل أبريائنا وبث الرعب في حياتنا. وعلى الأمم الممثلة هنا أن توحد صفوفها لحرمان تلك العناصر من تحقيق أي قدر من النجاح ولو كان ضئيلا.

لقد أعربت حكومة بلادي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها عن أسفها العميق، وشعورها بالصدمة والفزع لهذه الجريمة التي ارتكبت بشعور متبلد يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وراح ضحيتها عدد كبير للغاية من مواطنيها. وكما ذكر الرئيس تايلور:

> ”إننا نشاطر الشعب الأمريكي الحزن والفجيعة والآلام. وإننا، باسم الإنسانية والحب والود، الذي لا يعرف حدودا، نقف معكم في مصابكم ونتشاطر معكم هاجس القلق“.

منذ عدة سنوات أخذ الإرهاب يزداد نموا وبمعدل مفزع، وقد طالت يده كل الدول الأعضاء بهذه المنظمة. واعترافا بالحاجة إلى مكافحة هذه الآفة، عقد زعماء العالم العزم في إعلان الألفية على ما يلي:

> ”اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٩)

والتقيد بتلك الاتفاقيات لا يقل عن ذلك أهمية. وتحقيقا لهذا الغرض، أعطتني حكومة ليبريا تعليمات بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وأثناء الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدة في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمدت المنظمة اتفاقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب. وتسلم هذه الاتفاقية بوضوح بحقيقة أن الإرهاب يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، خاصة حقوق السلامة البدنية والحياة والحرية والأمن، وأنه يعرقل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بزعزعته لاستقرار الدول. وقد خلصت هذه الاتفاقية إلى أن البواعث السياسية أو الفلسفية أو الإيديولوجية أو العرقية أو الإثنية أو غيرها لا يمكن أبدا أن تستخدم لتبرير الأعمال الإرهابية أو الدفاع عنها.

واليوم، تواجه شعوب العالم قاطبة – وليس شعب الولايات المتحدة الأمريكية وشعوب البلدان المتقدمة النمو الأخرى فحسب – تهديدات فردية وجماعية من جراء هذه الموجة الجديدة من الإرهاب الذي يرتكبه أفراد منفردون أو مجموعات صغيرة من الأشخاص، لأسباب ذاتية وأنانية تنم عن ضيق الأفق، مما يجلب من المآسي ما لا حصر له لأناس آخرين من خلال أعمال العنف التي يعجز عنها الوصف.

وفي إطار مناقشتنا لمظاهر الإرهاب هذه، وأيضا في إطار خطط الأمم المتحدة للتعامل مع هذه الآفة، ينبغي أن يتذكر هذا الجمع أنه على الرغم من أهمية هذه الخطط على المدى القصير، ينبغي ألا تغيب الأسباب الكامنة وراء الإرهاب عن بال منظمتنا على المدى الأطول. ففي هذا الصدد، ما زالت تكتنفنا غيوم كثيفة من الجهل، والإنكار أحيانا.

ونعتقد أن جذور هذه الأعمال الشنيعة إنما تكمن في غياب التوازن السليم بين حرية الفرد أو مجموعة من الأفراد، واحتياجات المجتمع بشكل عام. ويقال

> ”إن الحرية تتسبب في أن يتجاوز الإنسان حدود اللياقة، وقد تنال من منزلته الاجتماعية. وقد تنحدر به إلى الدرك الأسفل من الفسوق والشر“. (الكتاب الأقدس، الآية ١٢٣)

وعلينا أن نسلم بأن حرية الأفراد أو المجموعات من الأفراد في العمل كما يشاؤون لا يجوز أن تكون مطلقة.

وفي بحثنا عن الحلول والعلاج، علينا أن نعترف بأنه لن يتحقق لبنى الإنسان السلم والأمن والرفاه ما لم تتوطد أركان الوحدة العالمية. وإن ما نحتاج إلى بلورته بين بني البشر هو الاحترام الصادق للإنسانية. وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن نتوخاه، والذي سيؤدي، بمجرد أن يتحقق، إلى تقويض المصالح الضيقة والتطرف في القومية الكامنة وراء الأعمال الإرهابية أو التي تستخدم ذريعة لها. وخلاصة القول، علينا أن نطور شعورا بالمواطنة العالمية. وبالتالي، فإن وحدة الإنسانية ينبغي أن تصبح هدفا نتوخاه في حياتنا السياسية والتربوية والدينية. وينبغي أن يكون لكل أمة أو عرق أو دين أو طائفة أو قبيلة، مكانها العادل في هذه القرية العالمية. وينبغي أن تجسد العولمة نفسها في الإنصاف والروح العالمية الحقة، ونقاء الذات، وأن تجرد نفسها من مغريات التعصب القومي والاستغلال.

إن حكومة ليبريا، إذ تدين جميع أعمال الإرهاب، تؤيد، جنبا إلى جنب مع دول العالم الأخرى، مبادرات حركة عدم الانحياز، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب الدولي، على أن يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يركز على القضاء الكامل على أعمال الحرب التي يشنها الإرهابيون عبر العالم.

وينبغي أن يتمثل الهدف من مثل هذا المؤتمر في ما يلي: الإدانة القاطعة لكل أعمال الإرهاب، سواء ارتكبها حليف أو عدو؛ وإنشاء مركز للتعاون الدولي؛ وتوفير الفرص والتنمية الاقتصادية وجعلها متاحة وممكنة للجميع؛ وتحديد أسباب اليأس والفقر والاستجابة لها؛ والاستمرار في التسليم باختلاف العادات والديانات والاعتراف بالتفاوتات الاقتصادية؛ وضمان ألا يعاني الأبرياء والمستضعفون؛

وضمان الاحترام الكامل لجميع الاتفاقيات الدولية بحيث لا تتخلى أي دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، عن المبادئ الأساسية للقانون.

إن ليبريا مستعدة للقيام بدورها في إحباط هذا الخطر الذي يهدد ما نعتز به من قواعد التفاعل الدولي الذي يعزز التجارة الدولية والسفر والتبادل التجاري. وعلاوة على ذلك، تعرب حكومتي عن تأييدها الكامل لجهود مناهضة الإرهاب التي تبذلها الولايات المتحدة وغيرها من الدول وتدين دون تحفظ جميع الأعمال الإرهابية، ومرتكبيها ومدبريها ورعاتها. وهي على استعداد للمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة من على وجه البسيطة. ولكي نقو م بذلك، فإن علينا أن نتأكد من دعم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظمة.

أخيرا، علينا أن نقر بكل صراحة بأن من المستحيل القضاء على الإرهاب ما لم يتم التوصل إلى نوع من توافق واع في الآراء بشأن القواعد التي تحكم الاتحاد والالتقاء. وكما قيل، ''هذه الأرض بلد واحد، والبشرية مواطنوه''.

**السيد إردوس** (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): إني إذ أتناول الكلمة بعد هذا العدد الوفير من المتكلمين في هذه المناقشة بشأن الإرهاب، فإني أعترف اعترافا كاملا بأن المتكلمين السابقين قد غطوا بالفعل الجوانب العديدة لما أحسسنا به وسنظل نحس به إزاء ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر في مدينة نيويورك وغيرها من الأماكن في الولايات المتحدة والكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يشن بها الكفاح المرير ضد هذه الظاهرة المميتة في زماننا الحاضر.

هنا في الأمم المتحدة، ما برحنا نتكلم منذ سنوات عدة عن المشاكل العالمية الكثيرة التي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر فينا فرادى ومجتمعين. ولقد أشير مرارا إلى الإرهاب الدولي كأحد هذه المشاكل العالمية. وبمرور الوقت والأحداث، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه ما من أحد يمكن أن يشعر بالسلامة والأمن في مواجهة المسائل العسيرة العديدة التي خلفت بصماتها المثيرة على الحياة في الأركان الأربعة لعالمنا الماضي في طريق العولمة. ولقد أثبتت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية ببساطة أن الإرهاب لا يعرف بالفعل أي حدود. وتدل عواقبه المفزعة، بصورة لايكتنفها الغموض أكثر من أي وقت مضى، على العلاقة المتبادلة التي تتسم بها مجتمعاتنا. و تظهر هذه العواقب بوضوح أن الأعمال الإرهابية في أي بلد من البلدان يمكن أن تكون لها مضاعفات واسعة النطاق في أنحاء عديدة أخرى من العالم.

وكما سبق أن قيل مرارا في الأسابيع الثلاثة الماضية، فإن الضربات الإرهابية في هذا البلد هي بمثابة اعتداء على كل ما نناضل من أجله، و على كل ما نؤمن به وتتعارض مع أسس حضارتنا ذاتها. وأود أن أؤكد من جديد موقف حكومتي بأنه ليس هناك أي مبرر على الإطلاق لأي نوع من الأعمال الإرهابية.

إن هنغاريا تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوربي في هذه المناقشة تأييدا كاملا. ولا بد أن تصبح مقارعة الإرهاب هدفا للمجتمع الدولي يحظى بالأولوية. ونظرا لأن هذا الكفاح سيكون مشروعا معقدا ومتعدد الوجوه، فإننا بحاجة إلى أقوى عزيمة و إلى تصميم لا يلين وإلى تنسيق فعال داخل مجتمع الدول. ومن اللازم إنشاء ائتلاف دولي تعمل جميع الدول في إطاره في انسجام وبنفس الروح المتماسكة من العزم للحيلولة دون شرور الإرهاب وقمعه. إن هذا الائتلاف الواسع في طريقه إلى الظهور حاليا ضمن إطار الأمم المتحدة.

إن ما حدث في مدينة نيويورك وفي أماكن أخرى من هذا البلد في مطلع أيلول/سبتمبر كان بمثابة دعوة إلى اليقظة – وربما آخر دعوة إلى اليقظة – بالنسبة لنا جميعا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وما برحنا جميعا نتكلم عن تهديد الإرهاب الدولي. ولا نزال نشهد شروره حول المعمورة. وما من شك في أننا كنا نقوم باتخاذ مختلف الخطوات اللازمة للتصدي لخطره؛ ومع ذلك، فقد أُخذنا على حين غرة عندما شاهدنا الانفجار المروع لهذا الشر المعاصر في مدينتنا المضيفة. والمسألة الآن لم تعد تتمثل كثيرا في اختيار هذا الجانب أو ذاك في هذا الكفاح العالمي ضد الإرهابيين بقدر ما تتمثل في اختيار أنجع السبل الكفيلة بالتصدي لهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كمارا (سيراليون).

ولم تظل الأمم المتحدة عاطلة عن العمل في مواجهة مأساة أيلول/سبتمبر. فالتضامن الكامل للمجتمع العالمي، بما في ذلك حكومتي، مع حكومة وشعب الولايات المتحدة معروف للجميع. وفي أعقاب المأساة مباشرة، ردت منظمتنا العالمية من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، على الأحداث دون أي إبطاء وبلغة لا مجال فيها للشك. ويعتبر آخر قرار اتخذه مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الناشئة لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لتحدي الإرهاب، هذه المرة بمزيد من التصميم والاتساق بما في ذلك أنشطة الرصد المستمرة. وينبغي أن يكون إنجاز هذا العمل بشأن مشروع الاتفاقيتين الدوليتين المتعلقتين بقمع الإرهاب النووي وبالإرهاب الدولي جزءا من هذه الاستراتيجية.

ويمكن أن يكون هناك الكثير من الطرق الأخرى لمعالجة هذا العدو العالمي للإنسانية. وتحتاج مختلف كيانات الأمم المتحدة الأخرى، كمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا، والمنظمات المتعددة الأطراف، كالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وكثير غيرها، إلى أن تعيد النظر في استراتيجياتها وخطط عملها التي يتعين استكمالها وتحسين تنسيقها بغية تحقيق أقصى حد ممكن من الفعالية. ومما لا يقل أهمية في الوقت نفسه وكانعكاس للتطور المتوقع في الميدان المتعدد الأطراف، من الضروري إنشاء شبكة منسجمة من التدابير التشريعية الوطنية.

وإدراكا من هنغاريا لأهمية التعاون الإقليمي والدولي، فقد قامت بإبرام مجموعة من المعاهدات الثنائية بشأن الإرهاب مع ٢٨ دولة بما فيها الدول المجاورة. وفي عام ١٩٩٦، انضمت هنغاريا إلى الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب في إطار مجلس أوربا. كما تم تعزيز الجهود التي تبذلها هنغاريا في هذا الميدان بالتعاون المتزايد مع الاتحاد الأوربي. وبالمثل، فإن عضوية هنغاريا في منظمة حلف شمال الأطلسي تستتبع التعاون وتقديم الدعم الملموس في الكفاح الجماعي ضد الإرهاب. كما إن هنغاريا طرف في ١٠ من أصل ١٢ اتفاقية دولية رئيسية تتصل بالإرهاب الدولي. وفيما يتعلق بالاتفاقيتين المتبقيتين، قام البرلمان الهنغاري في ٧ أيلول/سبتمبر بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧. أما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ فسيتم التوقيع عليها هذا العام وسيصدق عليها البرلمان في موعد مبكر.

وقد دعا البرلمان الهنغاري، في قرار اتخذه في أعقاب الاعتداءات الإرهابية، إلى متابعة تطوير القانون الدولي في مجال الكفاح ضد الإرهاب العالمي. وتعتقد هنغاريا بأنه يجب تكثيف الجهود في هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بالاتفاقيتين الدوليتين المتعلقتين بالإرهاب واللتين لم تنجزا بعد، فإن بلادي تتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن نص مشروع الاتفاقية المتعلقة بقمع الإرهاب النووي وتعتقد بأن الوقت قد حان للتعجيل بالانتهاء من وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، على سبيل الأولوية.

ولا بد لنا أن نعترف بأن هذه الاستراتيجية الواسعة النطاق لمكافحة تهديد الإرهاب تشتمل على عناصر عديدة متعددة التخصصات. ولا بد أن يكون الكفاح من أجل تحقيق الغلبة على الإرهاب موضوعا رئيسيا في الطيف الشامل للأنشطة البشرية، في ميادين الدبلوماسية والأمن والقضاء والاستخبارات وفي الجهود المالية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية. ولكي يكون هذا الكفاح فعالا، لا بد من البحث عن حلول كافية للمسائل العديدة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع والتي تعتبر تربة خصبة لتوليد ظاهرة الإرهاب. ويجب على كل دولة من دول الأرض أن تحس، أيا كان موقعها على الخريطة ومهما كان مستوى تنميتها، بأنها صاحبة مصلحة حقيقية في هذا الكفاح، وأن هذا العمل العالمي يستجيب لشواغلها وأولوياتها الوطنية.

أخيرا، إن إنشاء ائتلاف قوي ضد الإرهابيين ينطوي على زيادة تحسين تنسيق ما نبذله من جهود للتوصل إلى الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية. وهو ينطوي على الرفض القاطع البات للإيحاء بوقوع صدام بين مختلف المعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية. كما ينطوي على الرفض المطلق للديماغوجية الرخيصة والتطرف القومي والعنصرية، في وقت لا بد أن يصبح فيه التسامح والتفاهم المشترك والتضامن الإنساني والانفتاح بمثابة المبادئ المرشدة في سعينا لإيجاد مجتمعات مستنيرة وديمقراطية واندماجية.

**السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أتشرف في البداية بأن أتقدم إلى سعادتكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة التي يبدو أنها تنعقد في ظل ظروف دولية غير عادية، وإننا على ثقة بأن قدراتكم وحنكتكم السياسية ستساهم في إنجاح إدارة أعمالها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام معالي كوفي عنان لما جاء في تقريره المعني بهذا البند من معلومات قيمة من شأنها أن تعزز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وأبدي تأييدي الكامل للمواقف التي عبر عنها، بهذا الخصوص، زميلي ممثل ليبيا في بيانه أمام هذه القاعة بصفته رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر.

لقد شهدت أعين العالم أجمع في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الماضي ما تعرضت له ثلاث مدن في الولايات المتحدة الأمريكية من اعتداءات خطيرة راح ضحيتها آلاف الأبرياء من رعايا هذا البلد الصديق، فضلا عن رعايا ما يزيد عن ٨٠ دولة شاءت الظروف أن يتواجدوا في مواقع هذه الاعتداءات الهمجية التي لا يوجد ما يبررها على الإطلاق.

إن مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية المؤسفة، رغم أنهم استهدفوا بشكل مباشر نيويورك المدينة المستضيفة لهذه المنظمة العالمية، فضلا عن سيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط دولة الإمارات معها بعلاقات صداقة مميزة ومصالح تاريخية متينة، فإنهم كشفوا في نفس الوقت عن وجه من وجوه التطرف الحقيقي المعادي، ليس لكيان الشعب الأمريكي ووحدته فحسب، وإنما لكيانات الدول والشعوب الأخرى التي سارعت في توحيد إعلان تضامنها مع خطط احتواء هذه الجريمة النكراء وملاحقة مرتكبيها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي كانت من أوائل الدول التي أعلنت عن تعازيها الحارة للحكومة والشعب الأمريكيين وأسر ضحايا هذه الاعتداءات الوحشية التي شجبتها وأدانتها بأقوى العبارات، عقدت العزم، منذ الوهلة الأولى لوقوعها، على التعاون في تبادل المعلومات والوقوف بالكامل إلى جانب جهود الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب وملاحقة مرتكبيه وتقديهم للعدالة،

كما أعلنت رسميا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة طالبان بعد أن رفضت هذه الحكومة الاستجابة للإرادة الدولية الجماعية والداعية إلى تسليم المطلوب أسامة بن لادن لإخضاعه لمحاكمة دولية عادلة في الاتهامات الموجهة إليه بشأن الاعتداءات على الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فإنه امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر يوم الجمعة الماضي حرصت حكومة الإمارات على اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة لمحاصرة محاولات تمويل الإرهاب وعناصره كان منها، على سبيل المثال، إعلان قائمة تتضمن أفرادا ومنظمات لهم علاقة بأعمال إرهابية، وتجميد معظم حساباتهم وودائعهم واستثماراتهم، وفرض لائحة من العقوبات على المتعاملين معهم.

إن موقف وإجراءات دولة الإمارات في هذا الصدد لم تكن صدفة و لم تأت نتيجة لضغوطات خارجية، وإنما جاءت نتيجة لإيمانها وقناعتها المطلقة بالعدالة البشرية، وبضرورة الانخراط في الحشد الدولي لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، بعد أن باتت تشكل هذه الظاهرة واحدة من أبرز التحديات الدولية الراهنة والمهددة للبشر جميعا، بغض النظر عن انتماءاتهم وأعراقهم، ولا سيما في ظل تنامي طبيعة أساليبها الإجرامية، وبروز جسامة نتائجها الفادحة، ليس على مستوى فقدان أرواح المدنيين الأبرياء والتدمير العشوائي للممتلكات العامة والخاصة فحسب، وإنما أيضا في مجال زعزعة أمن واستقرار الدول واقتصاداتها الوطنية. وعليه، فإننا إذ ندين جميع الأعمال والممارسات ذات الطابع الإرهابي أيا كان مصدرها وأيا كانت أهدافها، نؤكد في نفس الوقت على أن مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، التي ثبت تجاوزها نطاق الحدود الوطنية والإقليمية، هي مسؤولية عالمية مشتركة لا يمكن لأي دولة أو إقليم مواجهتها منفردا، بل تستدعي بالدرجة الأولى من المجتمع الدولي إيجاد إطار من الاستراتيجية الشاملة للمكافحة القائمة على العدالة والتوازن والشفافية، ويتم بمقتضاها، كخطوة ذات أولوية، إيجاد تعريف واضح ومحدد للإرهاب يميز بين الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الأبرياء وممتلكاتهم ومصالح واستقرار الدول والشعوب، وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال والسيطرة الأجنبية من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير الذي لا يعتبر إرهابا استنادا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إننا نعتبر إرهاب الدولة أخطر أنواع الإرهاب العالمي، وهو إرهاب تنتهجه الحكومة الإسرائيلية يوميا ضد أبناء الشعب الفلسطيني ويشمل القصف والقتل المتعمد للآلاف من الأبرياء العزل، وفرض تدابير من الاعتقال التعسفي والحصار المحكم على حركة الأشخاص وتنقل الغذاء والدوار، ومصادرة والأراضي وتدمير الممتلكات والبنى الاقتصادية والاجتماعية التحتية وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية أمام أنظار العالم، غير مكترثة بمبادئ القانون والقرارات الدولية ذات الصلة والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان المحرمة لمجمل هذا الإرهاب الجماعي ضد شعب بأكمله، الذي ينتهك في معظم تدابيره أحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم في أوقات الحروب.

وعليه فإننا نسترعي انتباه المجتمع الدولي ألا تنطوي عليه المحاولات الحالية للحكومة الإسرائيلية والساعية إلى استغلال الوضع الراهن غير الاعتيادي الذي يواجهه العالم إثر الاعتداءات الآثمة على الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إبادة وتشويه وتهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وابتلاع المزيد من أراضيهم المحتلة، والقضاء على مقاومتهم الوطنية المشروعة من أجل تحرير أراضيهم ونيل استقلالهم وحق تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى. كما نؤكد على ضرورة الدفع باتجاه تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة

لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، وبما يساهم في احتواء حالات الظلم والإحباط والبؤس المؤدية لظهور ردود فعل متطرفة، وتعزز من مظاهر العنف التي لا تهدد نتائجها المنطقة فحسب وإنما العالم أجمع.

إننا، إذ تقلقنا بشدة حملات التشويه والعداء المغرضة التي انتهجها العديد من وسائل الإعلام الغربية وشبكات الاتصال الحديثة ضد العرب والمسلمين مؤخرا، وأسفرت عن إلحاق الأضرار الجسدية والمادية والمعنوية الفادحة بالمئات منهم، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو مؤسسات مقيمة في الخارج، إنما نطالب وبإلحاح بضرورة تعزيز الجهود الدولية الحازمة لاستئصال هذه الأعمال العنصرية، التي نعتبرها صورة من صور الإرهاب ضد العرب والمسلمين، بل وشكلا من أشكال الصدام بين الثقافات والحضارات التي لن تساهم إلا في تهييج المشاعر العدائية بين الشعوب والأمم من جهة، وتعزز بؤر التوتر الأمني وحالات النزاعات وعدم الاستقرار في العالم أجمع من جهة أخرى.

ختاما، نؤكد على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في أي خطة وترتيبات دولية لمكافحة الإرهاب، وذلك في إطار من التقيد العالمي بسلسلة الاتفاقيات والبروتوكولات الصادرة عنها والمعنية بمكافحة أشكال الإرهاب بأنواعه، وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب وتمويله. وتمشيا مع هذه الغايات فإننا نحث المجتمع الدولي على الاستجابة للمقترحات الصادرة عن بعض الرؤساء العرب ودول حركة عدم الانحياز والداعية إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يساهم في صياغة استجابة مشتركة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب سياسيا وتكنولوجيا وقانونيا، وذلك من أجل القضاء نهائيا على هذه الآفة القديمة والمحدقة ليس بحاضرنا وبثرواتنا البشرية والثقافية والاقتصادية فحسب بل وبمستقبل أبنائنا وأجيالنا المقبلة.

**السيد الدوري** (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي بدءا أن يؤيد ما جاء في البيان الذي ألقاه سعادة سفير الجماهيرية العربية الليبية باسم المجموعة العربية حول موضوع الإرهاب.

تناقش الجمعية العامة اليوم موضوعا يمس في الصميم العلاقات الدولية ومصالح الدول والأمم والشعوب والأديان. ولذلك يجب أن تكون مناقشاتنا هادفة وموضوعية حتى نتوصل جميعا إلى موقف مشترك يعالج جوهر المشكلة التي نحن بصدد مناقشتها. وكل ذلك يجب أن يتم بعيدا عن الضغوط والابتزاز واستغلال الفرصة والهيمنة والمصالح الآنية.

من الواضح أن المناقشة الحالية تأتي على خلفية الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي أودت بحياة عدد كبير من الضحايا. وهذا لا بد أن يثير في الذهن جملة من التساؤلات التي تقتضي منا جميعا التأمل المسؤول بعين الوقت الذي نعقد فيه العزم على أن نكون أوفياء للمسؤولية التي يحملنا إياها ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

حقا، لقد بذلت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى جهودا متواصلة منذ عام ١٩٧٢ في تناول موضوع الإرهاب، وتمخض عن هذه المساعي عدد من الاتفاقية الدولية التي تناولت أنماطا معينة من الأعمال التي كانت تنسب إلى جوانب عديدة من الموضوع. ولكن علينا أن نستذكر حقيقة مفادها أن هذه الجهود لم تسفر ومع الأسف حتى الآن عن الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، ولا زالت المسألة عرضة للاجتهادات والمصالح.

ومن جهة أخرى، علينا أن نستذكر بأن بحث هذا الموضوع في هذه المنظمة ارتبط منذ البداية بضرورة دراسة جذور المشكلة والأسباب الكامنة وراء ارتكاب هذه

الأعمال المطلوب حقا مكافحتها. وعلينا أن نقر جميعا بالتقصير الكبير القائم في هذا الجانب.

إن عالم اليوم يعاني من ظواهر سلبية عديدة. وإن ما نشهده من معاناة عالمية، وخاصة في العالم الثالث، دول الجنوب، من عوامل القهر والابتزاز السياسي والاقتصادي، واستخدام القوة والعدوان، والانفراد في تصريف الشؤون الدولية على أساس قانون القوة وليس قوة القانون، كما يجب كذلك التمييز بين الشعوب والمجتمعات على أساس الأصول الحضارية والعرقية والدينية، كل هذه تسهم جميعا في خلق عوامل خطيرة تتأجج فيها المشاعر والاتجاهات المناهضة للظلم والطغيان بأعنف الصور.

لقد عانت بلادي العراق وما تزال من أعمال الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، تحت مختلف التسميات. وبالتالي فإننا نعي وندرك بعمق ما يترتب على هذه الأعمال من معاناة وتضحيات من الأبرياء وهكذا شعورنا إزاء سقوط ضحايا مدنيين في التفجيرات في الولايات المتحدة مؤخرا. لم نكن شامتين أو متشفين بما حدث، كما روجت الأوساط الصهيونية والصحفية في مسعى تحريضي واضح، لقد وجه نائب رئيس الوزراء السيد طارق عزيز رسالة مواساة شخصية إلى بعض الشخصيات الأمريكية التي تعاطفت مع أبناء العراق عندما فقدوا مئات الألوف من الضحايا الأبرياء نتيجة أعمال الإرهاب التي واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا ارتكابها ضد شعب العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ حتى اليوم.

ولقد عبر السيد نائب رئيس الوزراء فيها عن التعازي للضحايا الأمريكيين ولعائلات هؤلاء الضحايا ولكل المواطنين الأمريكان الشرفاء الذين تضامنوا مع شعب العراق في محنته.

لقد فقد العراق حتى الآن أكثر من مليون وستمائة ألف من الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء جراء الحصار الجائر المستمر الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن على العراق وسعت وتسعى إلى إدامته بشتى الوسائل، وفقد الآلاف من المدنيين الأبرياء، جراء أعمال الإرهاب العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد شعب العراق منذ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وإلى يومنا هذا. ولقد كان العدوان الأخير على العراق قد وقع صباح البارحة وقتل مدنيين في مدينة البصرة من خلال هجوم طائرات أمريكية بريطانية على العراق.

هذا فضلا عن التدمير الهائل الذي ألحقته هذه الهجمات البربرية بكل مرافق الحياة والبنى التحتية العراقية من مدارس ومستشفيات ومصانع وأحياء سكنية وطرق وجسور وجوامع وكنائس ومراكز تصفية مياه الشرب وتصريف المجاري ومحطات توليد القوى الكهربائية وتصفية النفط. ولم تسلم من الصواريخ الأمريكية حتى المقابر. كما عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا خلال عدوانهما على العراق عام ١٩٩١ إلى تلويث البيئة باستخدام اليورانيوم المنضب مما أدى إلى ارتفاع الإصابة بالسرطان إلى عشرات الأضعاف مما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠.

وأوغلت الولايات المتحدة الأمريكية في إرهابها ضد العراق من خلال إصدارها قانون وطني أمريكي اسمه ”قانون تحرير العراق“، الذي تضمن نصوصا صريحة بتنظيم وتمويل ودعم الأعمال الإرهابية لتحقيق هدف غير مشروع ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع الأعراف والمواثيق التي تنظم العلاقات الدولية. وهو تغيير النظام السياسي في العراق بالقوة ومن الخارج. ورصدت لذلك الحكومة الأمريكية ١٠٠ مليون دولار، أو ما يقارب، ٩٧ مليون دولار في الحقيقة. وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية، تنفيذا لهذا القانون الوطني الأمريكي، بتدريب مجاميع من

المرتزقة من حملة الجنسية العراقية سابقا في قواعدها العسكرية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تهيؤهم وترسلهم إلى العراق للقيام بعمليات إرهابية داخل المدن، مثل التفجيرات والاغتيالات بهدف زعزعة الاستقرار السياسي في العراق. ولكن ليس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما اللتان تقومان بذلك، فإن هناك دولا أخرى تقوم بارتكاب أعمال الإرهاب المسلح ضد العراق من خلال تنظيم ودعم وتمويل الإرهابيين الذين يتسللون عبر الحدود إلى العراق لارتكاب أعمال التخريب والاغتيالات والتفجيرات.

وفي مكان آخر، فإن الأعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة بدعم مباشر من الولايات المتحدة، وتمويلها وحمايتها الدولية الكاملة والمتمثلة في الاغتيالات المدبرة وقتل الشعب بالجملة والتشريد والمحاصرة والتجويع وهدم المنازل وتجريف المزارع وقصف المدن والقرى بأسلحة أمريكية متطورة، واستخدام لأعتدة اليورانيوم المنضب والغازات السامة. إن هذه الأعمال تعد، وفق جميع المقاييس، إرهابا منظما ضد شعب كامل مسلوب الأرض ومهدور الحقوق، مما يتطلب جهدا دوليا واسعا وجديا لوقف هذا العمل الإرهابي المنظم ولإنصاف الشعب الفلسطيني.

إن ما يجري في فلسطين جرى أيضا وما زال يجري في بقاع كثيرة من العالم، وبخاصة في بلدان العالم الثالث في أفريقيا اللاتينية وآسيا.

ومن هذا المنطلق أوضح العراق موقفه بصورة واضحة، ووزع على جميع دول العالم في رسالتين للسيد رئيس الجمهورية صدام حسين في ١٥ و ١٨ أيلول/سبتمبر أشارت إلى هذه الحقائق، لا لشيء بل لتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على التصرف بمسؤولية وحكمة وتعقل ورؤية وتوازن من أجل إجراء مراجعة شاملة لسياستها في الداخل والخارج للوصول إلى السبل الكفيلة بأن تضمن لها وللمجتمع الدولي ككل الأمن والاستقرار وعدم الانجرار وراء الرغبة الجامحة في إثارة مشاعر الحقد والكراهية والشوفينية والصليبية والسعي للانتقام من عدو مجهول الهوية، أو اتخاذ التفجيرات غطاء لتصفية حسابات قديمة مع أمة بعينها أو دين بعينه أو دول عربية وإسلامية معينة. إن تنبيه الساسة الأمريكان إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لما يقوم عليه النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي من ظلم وتعسف، أولا للمواطنين الأمريكيين من الأقليات الإثنية والدينية ولملايين الفقراء الأمريكيين، أو ما تنطوي عليه السياسة الأمريكية إزاء شعوب العالم من هيمنة واستعباد وتنكر لحقوق الشعوب ومصالحها ومطامحها المشروعة، ودعوة الساسة الأمريكيين إلى التزام الوسائل التي يقرها القانون الدولي، وهو من صلب واجب قيادات الدول التي تتصرف بمسؤولية، والتي تهتم بإقامة نظام دولي عادل ومنصف، عالم خال من عمليات قتل الشعوب ومحاصرتها اقتصاديا وحرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية، لكي ينعم الجميع بالسلم والأمان ويعيشوا متساوين ومتكافئين في القيم الإنسانية. لقد كان السيد الرئيس صدام حسين واضحا في دعوته للولايات المتحدة في كلمته يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بقوله (تصرفوا بعدالة وكوِّنوا صداقات واسعة كما كنتم سابقا، وسوف تجدون دائرة صداقاتكم تتسع).

إن مكافحة الإرهاب تقتضي قبل كل شيء الاتفاق على تعريف الإرهاب تعريفا واضحا لا لبس فيه ولا غموض لكي لا تُخلط معه، لأسباب سياسية ومصلحية بحتة أعمال لا تمت له بصلة، أو تستثنى منه أعمال إرهابية صريحة لنفس الأسباب.

لقد كانت الدول العربية سباقة في طرح المبادرات في الأمم المتحدة لمقاومة الإرهاب منذ عام ١٩٧٢، ووجدت تفهما دوليا واسعا، وصادقت عليها قمم حركة

عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئات حكومية أخرى، وقد تجسد ذلك بإبرام الاتفاقية العربية واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمكافحة الإرهاب.

ولا بد هنا من التأكيد على الحق الطبيعي غير القابل للتصرف لجميع الشعوب التي تكافح ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية والعدوان بجميع أشكاله العسكرية والاقتصادية ورد العدوان الواقع عليها ومواجهة أشكال الحصار والاستغلال، وهو حق منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق والأعراف المتفق عليها في القانون الدولي، وعليه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يعتبر نضال شعب فلسطين المشروع ضد الاحتلال والإرهاب والعدوان الصهيوني إرهابا، كما لا يجوز أن يعتبر نضال شعوب العالم المشروع ضد الحصارات والاعتداءات الاستعمارية الأمريكية البريطانية إرهابا.

إن مسألة الإرهاب متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، وتستوجب جهدا مشتركا منا، من المجتمع الدولي، لمعالجتها وفق القانون الدولي وطبقا لميثاق الأمم المتحدة، لا طبقا لأهوائنا ولفعل الساعة والحال. ولا بد أن يشمل ذلك كل أعمال العنف سواء ارتكبها الأفراد أو الدول مما يتعارض والقانون الدولي. مثل الاحتلال الاستعماري والاستيطاني والاستخدام المنفرد للقوة والعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتدريب المجموعات المسلحة وتمويلها وتسليحها بهدف زعزعة أمنها الداخلي، وإثارة النزعات الانفصالية وتشجيعها والنزاعات العرقية والدينية والقهر الاقتصادي والثقافي والاضطهاد الديني، وقتل الشعوب بالجملة، يضاف إلى ذلك استخدام الأسلحة المحرمة وممارسة سياسة التجويع ضد الشعوب وحرمان بعض الدول من حقها في التقدم العلمي والتقني والثقافي والتنمية. كما لا ننسى التهديد ودفع الرشاوى لجميع مواقف دول بعينها ضد دول أخرى. وباختصار وأخيرا فإن كل تصرف خارج القانون الدولي كما ورد في أعلاه هو إرهاب سواء قام به فرد أو منظمة أو دولة، وكل شيء يقع ضمن القانون الدولي مثل ما هو مدون وما كان قبل سيطرة أمريكا على العالم يجب أن لا نسميه إرهابا.

**السيد بايالينوف** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أتقدم باسم وفد جمهورية قيرغيزستان، بتعازينا المخلصة لحكومة وشعب الولايات المتحدة ولأقرباء وأحباء الأشخاص الذين ماتوا والأشخاص الذين جُرحوا في الأعمال الإرهابية غير المسبوقة التي حدثت في هذا البلد. ويشعر شعب جمهورية قيرغيزستان بحزن عميق إزاء كثرة عدد الضحايا الأبرياء جراء هذا العمل الكريه. ولا ينبغي الصفح عن الأشخاص الذين يرتكبون ويشجعون على ارتكاب هذه الأعمال الوحشية والكريهة.

ونعرب أيضا عن تعازينا لإسرائيل وروسيا لأنهما فقدتا مواطنين فيما يبدو في عمل إرهابي ضد الطائرة الروسية TU-154 التي كانت تحلق في رحلة من تل أبيب إلى نوفوسيبيرسك.

وتدل هذه الأحداث المأساوية مرة أخرى على أن الإرهاب لا يعرف حدودا وطنية. وما انفكت قيرغيزستان تشجب، الإرهاب الدولي والتطرف بجميع مظاهره وتواصل الدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الكارثة العالمية، بغية منع وقوع تلك الأحداث مرة أخرى.

وقال السيد أسكار أكايف، رئيس جمهورية قيرغيزستان في بيان أدلى به في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إن البلد على استعداد لتقديم مجاله الجوي للقيام بعمليات ضد الإرهاب في أفغانستان. وقيرغيزستان على استعداد أيضا لمناقشة أي شكل آخر من أشكال المساعدة والتعاون.

واتخذ بلدنا موقفا ثابتا فيما يتعلق بالإرهاب الدولي والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا بد أن يكافح المجتمع الدولي تلك الشرور – التي لا تنتمي إلى أصول وطنية أو دينية– حتى يتم القضاء عليها.

وأكد الرئيس على أن موقف بلدنا كان دائما واضحا بصورة جلية: فالمصدر الذي يهدد الأمن في المنطقة كان على الدوام ولا يزال أفغانستان ونظام حكم طالبان، حيث انبثق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والتطرف الديني، مما يشكل في الوقت الحاضر تهديدا كبيرا للعالم كله. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، واجهت منطقتنا هذه المصادر الثلاثة التي تسبب عدم الاستقرار. ومنذ البداية وكما أكد رئيسنا فإننا مقتنعون بأن الطريقة الوحيدة لمحاربة هذه التهديدات الثلاثة للأمن هي من خلال قيام المجتمع الدولي ببذل جهود جماعية.

وكانت وسط آسيا دائما في مقدمة الحرب ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، أُجبرت جمهوريتنا على تنفيذ إجراءات واسعة النطاق في جنوب البلد بغية إلحاق هزيمة منكرة بعصابات كبيرة للمتمردين قامت بغزو أراضينا. وتمكنا من التصدي لهذا التهديد باستخدام القوات المسلحة في بلدنا، وبمساعدة عسكرية وتقنية من روسيا وبدعم من جيراننا.

إن قيرغيزستان واسترشادا ليس بمصالحنا الوطنية فحسب بل أيضا بمصالح بلدان ومناطق أخرى متأثرة بتهديد الإرهاب، دعت بصورة متواصلة وثابتة إلى بذل جهود جماعية لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني. ونرحب بمطالبات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراء جماعي، تُرجم الآن بالفعل إلى تدابير ملموسة تتخذها المنظمة. وفي هذا الصدد، يمثل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتُمد في الأسبوع الماضي، خطوة إلى الأمام في حربنا ضد الإرهاب.

ولشن حملة فعالة ضد الإرهاب الدولي، فإننا نحتاج إلى تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب تشمل جميع القارات والمناطق والبلدان. من أجل هذا، أنشأ كمنولث الدول المستقلة مركزا لمناهضة الإرهاب تابعا لكمنولث الدول المستقلة، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومقرها في بيشكك. واعتُمدت اتفاقية شنغهاي المعنية بمكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف في نفس هذا الإطار، وفي هذا المركز ذاته، الذي يتخذ مقرا له في عاصمة بلدنا.

ويعزى الحافز وراء إنشاء هذه المراكز إلى التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي وضخامة هذا التهديد بحيث أصبحت المراكز العالمية لمناهضة الإرهاب غير كافية: وتدعو الحاجة أيضا إلى إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية ومحلية. لأن بمقدور تلك المراكز مجتمعة، عندما تتعاون معا، أن تصل إلى جميع مناطق العالم التي أُصيبت بفيروس الإرهاب المميت.

وتعمل قوى الإرهاب والتطرف الديني، في حربها ضد العالم المتحضر، بالتعاون الوثيق مع عالم المخدرات، الذي يستخدم وسط آسيا نقطة رئيسية للشحن العابر لإرسال المخدرات إلى روسيا ومن هناك إلى الغرب. ولذلك، فإن من شأن شن المجتمع الدولي ككل لحملة مشتركة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات أن توجه ضربة مباشرة للإرهاب، والعكس بالعكس.

وثمة عنصر هام من عناصر آلية هذه الحملة يتمثل في إجراء تحقيقات شاملة عن نشاط الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد الدولي، الأمر الذي يمكننا في الوقت المناسب، من تحديد الجماعات الإجرامية المنظمة وتقديم بيانات وتحليلات موثوقة عن أنشطة المنظمات الإجرامية الدولية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن الإرهاب الدولي حاليا ليس فحسب منظمة عسكرية قوية تعتمد على الحركة، والمجرمين المسلحين

تسليحا جيدا الذين يعملون خلسة وغدرا؛ بل إنه يعتمد أيضا على التدمير، والحيلة الأيديولوجية، والتطرف الديني وإذكاء نار الصراعات فيما بين الأعراق.

وثمة نقطة اتصال مركزية لأيديولوجية الإرهاب الدولي في وسط آسيا أصبحت الآن حزب التحرير، وهو حزب أنشئ في عام ١٩٥٣ في فلسطين. ومنذ عام ١٩٩٥ بدأ ذلك الحزب في توسيع أنشطته في إقليم وسط آسيا، بما في ذلك قيرغيزستان.

ويتعين علينا أن نحارب أولئك المجرمين باستخدام الأسلحة، ولكن يتعين علينا أيضا أن نكافح التطرف الديني والتعصب باستخدام قوة الإغراء والتثقيف. الإسلام الحق عقيدة إنسانية، عقيدة الحقائق الأبدية والقيم الأخلاقية العليا. المنشقون عن الإسلام هم الذين يطرحون أفكارا ضارة.

وثمة صفة خاصة أخرى في وسط آسيا. وحسبما أشار رئيس جمهورية قيرغيزستان مرارا وتكرارا، فإن خصومنا يعتمدون على حليف محتمل رئيسي واحد في بلداننا يتمثل في الفقر والبطالة. فهما في الواقع الموطن الرئيسي لتوالد كل أنواع التطرف. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن لا يدخر وسعا في اجتثاث ذلك الشر.

وكما تكرر التأكيد من على هذا المنبر، لن يتسنى لنا أن نضع حدا للإرهاب إلا من خلال الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة منظومة عالمية من التدابير لمكافحة ما يشكله من أخطار وتحديات.

**السيد أندينو سالازار** (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد هان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأرجو له ولأعضاء المكتب الآخرين كل نجاح في الاضطلاع بمهمتهم، خاصة وأن فترة ولايتهم تأتي في وقت يتسم بحالة دولية بالغة الصعوبة والتعقيد نجمت عن الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة. وهذه الظروف سوف تضع مجددا الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على المحك من حيث قدرتها على الوفاء بالمقاصد والمبادئ المتجسدة في الميثاق واستعدادها لذلك، وخاصة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

وكما قال ممثل شيلي، في معرض التكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فإننا نؤكد مجددا أهمية أن تتخذ الجمعية العامة قرارات عملية في ختام هذه المناقشة تستكمل بها التدابير التي تم اعتمادها بالفعل في الحرب على الإرهاب.

وقد أظهر شعب وحكومة السلفادور سواء على الصعيد الانفرادي، أو على الصعيد الثنائي مع باقي بلدان أمريكا الوسطى في الإعلان بشأن اتحاد أمريكا الوسطى في مواجهة الإرهاب، التضامن مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها، ومشاركتهما الحزن، مع الإدانة القاطعة لأعمال الإرهاب، والإعراب عن التصميم الراسخ على تقديم التعاون والدعم في اعتماد التدابير الرامية إلى معاقبة المسؤولين وتنفيذها وفقا لمعايير القانون الدولي. ونؤيد تماما التدابير التي أوصي بها على صعيد نصف الكرة وفي أحكام قرار الجمعية العامة ١/٥٦ ونتعاون كل التعاون في تنفيذها، ولا سيما قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين يدعوانا للتسليم بضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الدولي على منع وقمع وإزالة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والنظر في هذه التدابير.

وباسم شعب وحكومة السلفادور، أؤكد من جديد معاني التضامن والحزن والدعم لشعب وحكومة الولايات المتحدة، وخاصة لأسر ضحايا هذه الأفعال الإرهابية البغيضة تماما، وتأييدنا لحق الولايات المتحدة، بوصفها دولة وقع عليها عدوان، في اعتماد تدابير الدفاع الفردي والجماعي عن

النفس لكفالة أمن مواطنيها وممتلكاتها ومؤسساتها. ولا بد من تقديم المسؤولين عن أعمال ١١ أيلول/سبتمبر للعدالة، بينما ينبغي، كما قال كاردينال نيويورك إدوارد إيغان، في مؤتمر الأساقفة بالفاتيكان يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر، بذل قصارى الجهد لتجنب ارتكاب المظالم تجاه من لا شأن لهم بهذه الهجمات.

وليست أعمال الإرهاب جديدة على التاريخ الحديث. فقد استخدمت بأشكال مختلفة ولأجل أهداف متباينة، يبررها البعض ويشجبها آخرون. وبغضّ النظر عن أي تبرير يمكن التماسه وعن كون هذه الهجمات قد رفضها وأدانها المجتمع بالإجماع، فإن معظم الضحايا هم الأبرياء، بينما تدمر الممتلكات والهياكل الأساسية الاقتصادية التي تخدم تقدم الشعوب ورفاهها.

وقد عانت أمريكا الوسطى، والسلفادور على وجه الخصوص، خلال فترة الثمانينات، من صراع مسلح كانت الأعمال الإرهابية فيه تشكل جزءا من الحياة اليومية لشعبنا. وكان من بين النتائج السلبية التي نجمت عن هذه الأعمال ما عاناه شعبنا من ثمن فادح في الأرواح البشرية، وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والألم والشك الدائمين إزاء أعمال العنف التي كان من المحتمل أن تصيب في أي مكان وفي أي لحظة، والتي أدت بوجه عام إلى انتكاس نمو البلد وتنميته.

إن هذه الأفعال وغيرها من الأعمال الإرهابية الكثيرة التي وقعت في مختلف البلدان والمناطق، فضلا عن عواقبها الخطيرة والمأساوية لمن نكبوا بها، سواء داخل حدودهم أو في أعالي البحار أو على متن الطائرات، لم تسترع بما فيه الكفاية اهتمام المجتمع الدولي وتفهمه لما يعنيه الإرهاب بالنسبة لتطور الشعوب والتعايش السلمي في العصر الحديث.

وقد دفعت أعمال الإرهاب الرعناء الذميمة التي ارتكبت بحق شعب الولايات المتحدة وحكومتها، والتي تمس عواقبها الكثير من بلداننا، إلى الاعتقاد والإدراك على نطاق واسع بأن آفة الإرهاب، بما تنطوي عليه من خطر وتهديد، وباتساع نطاقها وضخامتها، يجب أن تتصدر المناقشة على الصعيد العالمي. وقد كشفت هذه الأعمال ضعف جميع أعضاء المجتمع الدولي بلا استثناء. فنحن نواجه تحديا، يتمثل في مكافحة الإرهاب واستئصاله، وهو تحدي نُلم جميعنا بسماته الخاصة التي، كما تكررت الإشارة في هذه المناقشة، تتطلب عملا ثابت الجأش ومشتركا من جانب المجتمع الدولي وتعاونا ودعما كاملا من كل عضو في هذه المنظمة بلا استثناء لمحاربة عدو مشترك يشكل واحدة من أشد الويلات القاسية التي نُكبت بها شعوبنا في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ونعلم أن الصراع ضد الإرهاب لن يكون سهلا أو سريعا. ومن المهم ونحن نسعى للقضاء عليه أن نلاحظ أن رأيا عاما قد نشأ تأييدا لتنفيذ الصكوك الدولية القائمة، والنظر في اتخاذ مبادرات جديدة واعتماد تدابير وطنية لتعزيز وتقوية التعاون في المعركة مع الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وتلتزم السلفادور في هذا الصدد، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بالامتثال الصارم بالاتفاقيات الدولية بشأن الإرهاب التي هي طرف فيها. وهي عاكفة على دراسة الاتفاقيات الأخرى التي ليست طرفا فيها فيما يتعلق بهذه المسألة، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، حتى ننضم إليها بأسرع ما يمكن، وفقا لتشريعاتنا المحلية ذات الصلة.

وفي سياق الخطوات الفورية الإضافية التي يتجلى فيها اهتمام الدول الأعضاء في منظمتنا وتصميمها والتزامها، تعرب حكومتي عن تأييدها للجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ وتحث اللجنة على الانتهاء من أعمالها في إعداد مشروع الاتفاقية المتعلقة بقمع أعمال الإرهاب النووي والبدء في مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي ستشمل وتكمل الصكوك الدولية بشأن الإرهاب، والانتهاء منه بأسرع ما يمكن. وعلى هذا النحو، بخلاف إعلان ١٩٩٤ ومتابعته لعام ١٩٩٦ بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي، سنعتمد صكا يتضمن أحكاما ملزمة لجميع الدول بالامتناع عن دعم الإرهابيين أو مساعدتهم أو تنظيمهم أو حمايتهم وعن السماح لهم باستخدام أراضيها الوطنية لأغراض إرهابية. ويشكل اقتراح الهند، الذي نظرنا فيه في مناسبات سابقة، أساسا ممتازا للتعجيل بعملية اعتماد مشروع الاتفاقية المذكور.

وبالمثل، تعتقد حكومة السلفادور أن من المهم في ضوء الأحداث الأخيرة أن نبحث مرة أخرى إمكانية عقد مؤتمر رفيع المستوى، برعاية الأمم المتحدة، فهي المؤسسة المعترف بها عالميا لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم بغرض تحقيق أهدافها المشتركة، وذلك للنظر في اتخاذ تدابير وإنشاء أجهزة جديدة وإضافية تحقيقا للفعالية في مكافحة المجتمع الدولي للإرهاب.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد على عزم حكومة السلفادور السياسي على أن تتعاون، بقدر ما في وسعها، في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ولبلوغ تلك الغاية، اعتمدنا مجموعة من التدابير على المستوى الوطني، بما في ذلك تحسين ترتيبات الرقابة والأمن في موانئنا ومطاراتنا، وتشديد الضوابط على تنقل الأفراد، وبخاصة مواطنو البلدان التي قد تؤوي جماعات متطرفة ذات صلة بالإرهاب، وإجراء تحقيقات في النظام المالي، لكفالة عدم وجود حسابات مصرفية تحوي أموالا قد تستخدم لأغراض إرهابية.

وفضلا عن ذلك، ووفقا للالتزامات الواردة في إعلان أمريكا الوسطى لمناهضة الإرهاب، قرر رؤساء دول المنطقة أن يعقدوا اجتماعات غير عادية للجنة الأمنية لأمريكا الوسطى مع رؤساء قوات الشرطة المدنية الوطنية في أمريكا الوسطى، ومؤتمر القوات المسلحة في أمريكا الوسطى. وقرروا أيضا دراسة خطوات وطنية أخرى ذات صلة، تستهدف تقديم المساعدة في الكفاح ضد الإرهاب.

واستجبنا أيضا للنداء الدولي، سواء على صعيد نصف الكرة الغربي أو الصعيد العالمي، مؤكدين مجددا عزمنا على توفير الدعم في الكفاح ضد الإرهاب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بحقيقة أنه، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، قامت لجنة رئاسية من السلفادور، تحت رئاسة وزيرة الشؤون الخارجية، ماريا يوجينيا بريزويلا دي أفيلا، ووزير شؤون الأمن والحكم، فرانسيسكو برتراند غالينديو، بزيارة واشنطن ونيويورك، المدينتين الأكثر تضررا بتلك الأعمال الإرهابية، حتى يكون بإمكانهم الإعراب مباشرة عن تضامنهم مع شعب وحكومة الولايات المتحدة، ومع أسر الضحايا، ولا سيما ضحايا السلفادور. واختتمت تلك الزيارة بوضع إكليل من الزهور على ”حائط الصلوات“ في مستشفى بلفيو في نيويورك، تكريما لضحايا الهجمات.

**السيد لانكري** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اجتمعنا هذا الأسبوع لنتناول مسألة ذات أهمية بالغة الإلحاح بالنسبة للمجتمع الدولي. ففي صباح ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي أكثر هجمات الإرهاب تدميرا في التاريخ، قامت مجموعة من الإرهابيين بتحطيم رمزين شامخين لمدينتنا المضيفة وسوقهما بالأرض، وأشاعت الفوضى في شوارع

نيويورك وواشنطن العاصمة. وبطبيعة الحال، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يصبح فيها المدنيون هدفا مباشرا للهجمات العنيفة. بل الواقع أن وباء الإرهاب المميت ما فتئ يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين على مدى عقود. ولكن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر أظهرت بأقصى ما يمكن تخيله من الصور المأساوية المفجعة، حجم الخراب الذي يمكن أن يجلبه الإرهاب، والمدى الذي يمكن أن يصل إليه، ما لم يواجه بعدوانية أينما كان مصدره.

وشعب إسرائيل وحكومتها يعربان عن تعازيهما العميقة ومواساتهما القلبية لشعب الولايات المتحدة ولجميع من تأثرت حياتهم بهذه الهجمات الشنيعة. ونحن ننضم إلى جوقة الأصوات المدوية التي أدانت هذا العمل الشرير بأقسى العبارات. إن الإرهابيين الذين دمروا مركز التجارة العالمي وسووا بالأرض الجانب الغربي من وزارة الدفاع في واشنطن العاصمة لم يحطموا زجاجا وحديدا صلبا فحسب بل حطموا أيضا المفهوم الخاطئ القائل بأن الإرهاب يقتصر على مناطق الصراع النائية، ولا يمثل تهديدا عالميا على أعلى مستوى.

وهناك من يقلقون من أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه لأنه مراوغ. وصحيح أن أولئك المستعدين للتضحية بأنفسهم لقتل الآخرين لا يمكن ردعهم بوسائل عادية؛ ولكن الحرب على الإرهاب يمكن كسبها من خلال تصميم شامل ومطلق ولا هوادة فيه من جانب المجتمع الدولي. ولضمان نجاح هذه الحملة، يجب أن نحشد كل قوانا الاقتصادية والقانونية والعسكرية والدبلوماسية، في جهد دولي وإقليمي ووطني منسق وطويل الأجل.

وقد تشجعت إسرائيل بالتدابير البعيدة المدى التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فهذا القرار الذي يستهدف، على وجه الخصوص، مَن يمولون الإرهابيين ويدعمون أعمالهم، يمثل خطوة حاسمة في الحرب ضد الإرهاب. وعلى جميع الدول أن تعمل الآن على استئصال جذور الإرهابيين الذين يعملون في أقاليمها، وكذلك الهياكل الأساسية التي تغذيهم. ولا بد من مواصلة توسيع وتعزيز آليات التعاون الدولية لكفالة اعتبار الإرهابيين ومن يدعمونهم مسؤولين بالكامل عن جرائمهم. وهذا لا يعني مجرد اعتماد وإنفاذ الآليات القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب. بل يعني أيضا، وقبل كل شيء، تعبئة الإرادة السياسية المستمرة المطلوبة لاستئصال كل أشكال الإرهاب بصورة شاملة وبلا مهادنة.

وهذه التدابير يجب أن تقترن بحملة واسعة يشارك فيها زعماء الدين والمعلمون والمجتمع المدني، بهدف اقتلاع أسباب التحريض على الكراهية والعنف التي تخلق مرتعا خصبا تزدهر فيه الإيديولوجيات المهلكة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نسمع أصواتا تنادي بالتسامح والاحترام المتبادل، وبالذات من الزعماء السياسيين والروحيين والتربويين الذين يحتلون مواقع ذات نفوذ. ويجب أن يسمع الإرهابيون من مجتمعاتهم أنها لن تتحملهم، وأن يتعلموا أنهم لا يمكن أن يختبئوا، وأنهم لن يجدوا الملجأ، ولن يسمح لهم بأن يسحقوا بالأقدام قيم الإنسانية المشتركة.

ويجب أن تكون مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدين كل أعمال الإرهاب، أيا كانت أشكالها أو بواعثها بوصفها أعمالا إجرامية ولا مبرر لها، بمثابة نداء عالمي للعمل. فالإرهاب لا بد من محاربته بلا استثناء وبلا تردد وبلا خوف.

وفي الوقت الذي نكست فيه معظم الدول والشعوب أعلامها تضامنا مع أمريكا، رفع البعض أصواتهم محاولين تبرير ما لا يمكن تبريره، واختلاق فرق مصطنع بين نوع من الإرهاب وآخر. وهؤلاء المدافعون، بزعمهم أنهم

يتعرفون على الأسباب الكامنة وراء هذه الهجمات، إنما يبررون، فعليا، الجرائم الشنعاء التي اقترفت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، وليس هذا فحسب، بل أنهم أيضا يرسون الأساس الأخلاقي لهجمات مقبلة.

وقد استمعت الأمم المتحدة إلى مثل هذه البيانات من قبل. واستمعنا إلى الذين يدعون أن بعض أنواع الإرهاب يمكن قبولها، وأن بعض المدنيين الأبرياء يمكن أن يكونوا أهدافا مشروعة.

وعلى الأمم المتحدة أن تعيد التأكيد اليوم على أنه لا يوجد مبرر، ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق، لقتل الأبرياء عمدا. ولنكن واضحين هنا: إن القتل العشوائي لمدنيين أبرياء للدفع قدما بأهداف سياسية أو دينية ما هو إلا إرهاب أيا كان الاسم الذي يسعى المدافعون عنه إلى خلعه عليه.

وكما أعلن الأمين العام يوم الاثنين، وكما أكد في مناسبات سابقة فإنه،

> ”لا يمكن قبول حجة من يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. وإذا كان هناك مبدأ عالمي واحد تستطيع جميع الشعوب أن تتفق عليه، فهو هذا المبدأ على وجه التأكيد“. (A/56/PV.12)

ومن الإهانات التي لا يمكن التسامح فيها لذكرى أولئك الذين قُتلوا اختلاق فوارق تمييزية بين الأنماط المختلفة للإرهاب، وإن كان يعبَّر عنها بصورة تلائم الغرض باستخدام مصطلحات المُثُل العليا النبيلة. ولم يحدث أبدا أن كانت هناك مجموعة إرهابية لا تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة. وقد جرت العادة على التعبير عن هذه الغاية من حيث أنها حقوق، ولكنها حقوق لا تقابلها أية مسؤوليات، وهذه الحقوق المزعومة تسمح بالقتل العشوائي دون عقاب، وهي تتحدى الالتزامات القانونية والتعهدات التاريخية الواضحة.

غير أن هناك رأيا مختلفا نستقيه من مقتل الآلاف من الأبرياء الذين قُتلوا باسم هذه المُثُل العليا. والمغزى الأخلاقي لذلك الرأي واضح تماما وهو أن الإرهاب يتم تعريفه بحسب ما يفعله المرء، وليس بحسب السبب الذي من أجله يمارس المرء الإرهاب. وبإضفاء أي قدر من الشرعية على الأساليب الإرهابية، فإن المتطرفين الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم عن طريق العنف ستعزز قدراتهم على حساب القادة الذين لديهم استعداد لحسم منازعاتهم من خلال الحوار السلمي. وإذا تسامح المجتمع الدولي مع أي عمل من أعمال الإرهاب، فإن ذلك سيجعل الأساليب التي يدافع عنها للحل السلمي للمنازعات غير ذات أهمية.

إن تصميم المجتمع الدولي المتجدد على مكافحة الإرهاب أمر نرحب به. إلا أنه من الضروري في هذه المرحلة الحاسمة أن يتمكن التحالف ضد الإرهاب من أن يحدد ويدرك بوضوح من هو عدوه. وتعني هزيمة الإرهاب ما يتجاوز بكثير مجرد العثور على مقترفي الإرهاب المباشرين ومعاقبتهم. والإرهابيون لا يعملون في فراغ بل يعملون كجزء من شبكة معقدة، يقوم أجزاؤها التأسيسية بتغذية وإلهام بعضها البعض من الناحيتين التنظيمية والإيديولوجية. ونجاح إحدى الجماعات الإرهابية في إحداث الدمار والخراب في مجتمع ما يسهل مهمة جماعات أخرى في بذر بذور الخوف والرعب في أماكن أخرى.

إن الجماعات الإرهابية لا تقدم سلسلة منفصلة من التهديدات. وهي ليست كيانات مميزة، بحيث يمكن الإطاحة بها واحدة تلو الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الإرهاب تنظيم عضوي، ومحاولة التصدي لأحد فروعه في الوقت الذي يتم فيه الإعراب عن التعاطف أو التفهم لفرع

آخر أمر لن يؤدي إلا إلى تقويض جهودنا. والكائن العضوي الإرهابي – شأنه شأن أي كائن عضوي آخر – لا يستطيع البقاء طويلا بدون نظم تقوم برعايته. ويعتمد الإرهابيون على هياكل أساسية واسعة النطاق توفر لهم الوسائل المالية، والتلقين المذهبي الانتحاري، وأدوات القتل التي يستخدمونها في شن هجماتهم. ولا يمكن أن يُكفل البقاء لهذه الهياكل الأساسية بدون مساعدة وتواطؤ من الدول.

وقد منحت بعض النظم القائمة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى الملاذ الآمن للإرهابيين وزودتهم بالأسلحة وساحات التدريب ومدَّتهم بالدعم المالي لشن آلاف الهجمات على المدنيين الأبرياء. والواقع أن هذه النظم أعلنت من خلال دعمها هذا – الظاهر والضمني – أنها متحالفة مع الإرهاب، وهي تتحمل مسؤولية لا تقلّ عن المسؤولية التي يتحملها الإرهابيون أنفسهم.

ولو أمكن تعبئة موارد المجتمع الدولي وتوطيد عزمه على القضاء على دعم الدول للإرهاب، فإن ذلك سيمثل الضربة القاضية في هذه المعركة. ولكن لا يمكن أن يكون هناك أي حياد في هذا الجهد. فالدول التي لا تمتثل لالتزاماتها القانونية للعمل على قمع الإرهابيين الذين يعملون في أراضيها ليست محايدة، بل هي متعاونة مع الإرهابيين ولا بد من اعتبارها على هذا النحو.

ومنذ إنشاء إسرائيل، ما فتئ مواطنوها يمثلون أهدافا لهجمات إرهابية لا تُعد ولا تُحصى. وفي السنة الماضية وحدها، اضطرت إسرائيل إلى الدخول في معركة للدفاع المشروع عن النفس ضد حملة إرهابية انتحارية عشوائية شنت في انتهاك صارخ لاتفاقات موقعة وقد أسفرت عن فقدان المئات من أرواح الأبرياء.

إن شعب إسرائيل بأسره يلمّ إلماماً تاماً بمحاولات الإرهابيين وحلفائهم لتبرير قتل المدنيين وإلقاء اللوم عن جرائمهم على الضحايا. ولكن الأمر كما قال رئيس بلدية مدينة نيويورك الذي خاطبنا في بداية هذه المناقشة:

”لا بد من أن ينتهي عهد الحقائق النسبية الأخلاقية بين الذين يمارسون الإرهاب أو يتغاضون عنه وبين الدول التي تقف ضده“.

لقد بيَّن التاريخ للعالم أن كل ما هو مطلوب لكي ينتصر الأشرار هو ألا يفعل الأخيار شيئا. والوقوف موقف المتفرج أو الانكماش خوفا من تهديد الإرهابيين على أساس أمل ساذج مؤداه أننا إذا امتنعنا عن الوقوف في وجه الإرهاب فإن ناره لن تصيبنا لا يمكن أن يكون خيارا مقبولا. وتتطلع شعوب العالم إلى بلدانها لكي تتغلب على الإرهاب. فهو خطر لا يمكن استرضائه أو تلطيفه. والخيار الوحيد المتاح لنا هو أن نهزمه.

أما وقد قلت ذلك فأود أن أعرب عن اقتناعي الراسخ بأن الأديان الكبرى الثلاثة – اليهودية والمسيحية والإسلام – تتشاطر نفس القيم وتمتثل لنفس الالتزامات الأساسية. وقد بزغت من روح واحدة أعطت الإنسانية المُثُل العليا للعدالة والرحمة والمحبة والوعد بمستقبل خيِّر. وتشكل الديانات الثلاث – الإسلام والمسيحية واليهودية معاً الأساس الراسخ لذروة الآمال البشرية هذه. وهي تمثل العقيدة التوحيدية التي ينبغي أن تزدهر إلى جانب الديانات والعقائد القديمة الأخرى في إطار شامل يشارك فيه الجميع في حوار حقيقي بين الأديان.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن يكون إرثنا الروحي المشترك مصدر إلهام وقوة لأعمالنا من أجل تحسين وجودنا المشترك ومصيرنا المشترك.

**السيد ليسلي** (بليز) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بليز البيان الذي سيدلي به ممثل دومينيكا نيابة عن الجماعة الكاريبية.

إننا نجتمع هنا للتضامن مع المجتمع الدولي في جهد يرمي إلى وضع رد موحد على الإرهاب. واسمحوا لي في البداية بأن أتقدم لأعرب مرة أخرى – نيابة عن رئيس الوزراء سعيد موسى وحكومة وشعب بليز – عن أصدق مشاعر مواساتنا لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص لأسر الذين تأثروا مباشرة من الهجمات الإرهابية التي شهدناها جميعا يوم ١١ أيلول/ سبتمبر في مدينة نيويورك التي تستضيفنا وفي واشنطن العاصمة.

لقد أدت أحداث صباح ١١ أيلول/سبتمبر الرهيب إلى تسليط الضوء على المخاطر الكبيرة التي نواجهها من الإرهاب. وفي حين أن تلك الهجمات كانت تستهدف على وجه التخصيص مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها كانت في الواقع هجمات ضد كل الشعوب المحبة للسلام.

إن الذين ينخرطون في أعمال الإرهاب يسعون إلى تبرير سلوكهم الإجرامي بزعم أنهم يدافعون عن الفقراء المضطهدين في عالمنا هذا. ونحن نرفض رفضا قاطعا مثل هذه المزاعم، ونقول إنه لا يمكن أبدا إدراك العدالة من خلال العنف العشوائي. وترى حكومة بليز أن أي عمل إرهابي يعتبر هجوما على التزامنا الصريح بالمبادئ الديمقراطية. فلنرفض أي زعم من أي أحد بأنه يعمل من أجل المهمشين في مجتمعاتنا بارتكاب مثل هذه الأعمال التي لا يمكن أن يقبلها الضمير الإنساني. وإننا بوصفنا بلدا ناميا يعمل سكانه للقضاء على الفقر والمصاعب المصاحبة له، ندين أي شكل من أشكال الإرهاب، لأننا نؤمن إيمانا قويا بأن الإرهاب لا يمكن أن يحقق هدفا طيبا. والذين يهاجمون المدنيين الأبرياء، والذين يدعمون، ويمولون هذه الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد الإنسانية ويشاركون فيها، ينبغي ألا يجدوا مكانا آمنا يعيشون أو يعملون فيه.

وإننا لسنا ثابتين على إدانة الإرهاب فحسب، ولكننا ملتزمون أيضا بالعمل على وضع حد له بالقضاء على القوى التي تكمن في جذوره. وتريد بليز أن تكون شريكا في الجهد الدولي الرامي إلى مكافحة الإرهاب وإزالته من العالم، لأن من مصلحتنا ضمان عدم السماح لأعمال الإرهاب بالاستمرار في مزيد من إزهاق أرواح الأبرياء. والهجمات من قبيل التي شهدناها هنا في نيويورك، وواشنطن دي سي، وبنسلفانيا لا تؤثر على الذين تستهدفهم فحسب، وإنما تؤثر على العالم بأسره، مشككة في الثقة والأمن اللذين نعمل بشق الأنفس لحمايتهما.

ويرحب وفد بليز بقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٦٨ (٢٠٠١)، وكذلك قرار الجمعية العامة ١/٥٦. وإننا نتعهد أيضا باستخدام أفضل جهودنا لتنفيذ هذه القرارات والمشاركة في وضع استراتيجيات كلية على الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب.

وبليز تشاطر في الحزن الذي تسبب فيه الإرهاب. وإننا ندين الأنشطة الإرهابية في جميع أشكالها ومظاهرها ونؤكد للمجتمع الدولي أننا سنبذل قصارى جهدنا لمواجهة هذه البلوى. وسنواصل الدفاع عن حقوق جميع الناس، ولكن سنفعل ذلك مع مراعاة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي نعزّها.

**السيد جالانغو** (كينيا) (تكلم بالانكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة، اسمحوا لي أن أنضم إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي في التقدم بتهانئنا إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ووفدي واثق من أن قيادته الحكيمة والمقتدرة ستدير أعمال الدورة السادسة والخمسين تجاه غاياتها المقصودة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة وأن أهنئه على إعادة انتخابه بالإجماع لولاية ثانية في منصبه. وانتخابه مرة أخرى دليل لا لبس فيه على الثقة المولاة إياه، ليس من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، ولكن من المجتمع الدولي بأسره.

سيظل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نقطة سوداء في تاريخ العالم لأنه اليوم الذي اختارت فيه يد الإرهاب الوحشية ضرب الولايات المتحدة في مدينتي نيويورك وواشنطن دي سي. وهذا الهجوم الخسيس، على الرغم من أنه ارتكب في أراضي الولايات المتحدة، لم يكن هجوما على أمريكا وشعبها فحسب، ولكن على البشرية كلها. بل كان في الواقع هجوما على جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم، التي كانت تتأهب للاحتفال باليوم الدولي للسلم أو كانت تحتفل به.

وفي فجر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بعث فخامة الرئيس الكيني دانيال توروتيش أراب موي، بالنيابة عن شعب وحكومة كينيا، برسالة إلى الرئيس جورج و. بوش، والحكومة والشعب الأمريكيين، يعرب فيها عن أعمق مواساتنا ويدين بعبارات قاطعة هذه الأعمال الجبانة والدنيئة من أعمال الرعب.

وكينيا تدين مرة أخرى، بأقوى ما يمكن من عبارات، هذه الأعمال الوحشية من أعمال الإرهاب وجميع أشكال ومظاهر الإرهاب، أيًّا كان دافعه. وكما قال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لبلدي هذا الأسبوع في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١، في بيان وزاري إلى البرلمان الكيني:

”إننا نؤمن إيمانا عميقا بأن الإرهاب لا يمكن أبدا أن يشكل أساسا لحل الصراعات ولا يمكن تبريره في ظل أي ظروف. ولذا فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في مكافحة الإرهاب“.

إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وهو يتناقض تناقضا أساسيا مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الثابتة للعلاقات الدولية. ولذا يتوجب على كل دولة تؤمن بهذه المبادئ كراهية وإدانة الإرهاب واتخاذ كل خطوة في مستطاعها لمكافحة هذه البلوى الشنيعة.

إن كل الأمم، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو نفوذها، وكل الناس، بغض النظر عن لونهم، أو جنسهم، أو عرقهم أو أصلهم، يتأثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإرهاب. وفي عام ١٩٩٨ مر بلدي بتجربة مباشرة مع الوجه المقيت للإرهاب، عندما ضربت يد الإرهاب السفارة الأمريكية في نيروبي، فلم تقتل أمريكيين فحسب، ولكن قتلت أكثر من ٢٠٠ كيني، كانوا يسعون ببراءة في أعمالهم اليومية، وخلّفت الآلاف بجروح خطيرة و/أو معاقين مدى الحياة. واستهدف هجوم ١٩٩٨ ثلاث سفارات أمريكية في شرق أفريقيا. وجرى تفجير السفارة الأمريكية في دار السلام في تزامن مع سفارتها في نيروبي، بينما أحبطت المحاولة الرامية لضرب السفارة الأمريكية في كمبالا. ونتيجة لتلك الهجمات، أنشأت جماعة شرق أفريقيا لجنة مشتركة لتنسيق إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب.

وقامت كينيا، من جانبها، مباشرة بعد تفجير عام ١٩٩٨، باتخاذ عدة تدابير تحوطاً ضد أي هجمات إرهابية في المستقبل. وشملت تلك التدابير تعقب آثار أي متآمرين مشتبه فيهم وإلقاء القبض عليهم، وزيادة التشديد في تفحص هويات الأجانب وإحكام الأمن في مطاراتنا ونقاط الدخول الأخرى. وزيدت هذه التدابير تعزيزا بعد هجوم ١١ أيلول/سبتمبر على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

إننا ندعو إلى اتخاذ نهج عالمي موحد لا يلين لمكافحة هذا البلاء، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يردد صدى كلمات الأمين العام في الدعوة إلى جبهة موحدة، وتحالف عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة، في مكافحة الإرهاب؛ لأن الإرهاب أصبح الآن مشكلة عالمية. ووفدي يشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الزيادة المزعجة في الأعمال الإرهابية ويؤيد تماما التدابير التي تتخذ على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب.

لقد وقّعت كينيا وصدَّقت على عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب أو انضمت إليها. وقد تم التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ونقوم باتخاذ الإجراءات الداخلية للتصديق عليها. وندعم أيضا التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة تجاه قمع التمويل الدولي للإرهاب وفي هذا الصدد، سنوقع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في المستقبل القريب.

وتشيد كينيا بمجلس الأمن على اتخاذه للقرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). فهذان القراران شاملان ويضيفان زخما على الحرب العالمية ضد الإرهاب. ونحن ندعم التدابير المحددة في القرارين وندعو إلى التعاون الدولي في تنفيذهما. وكذلك ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي والإنهاء السريع لأعمال الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء نظام قانوني دولي فعال لمحاربة هذا البلاء ومرتكبيه.

ومع ذلك، فإن العديد من البلدان الصغيرة لا تملك الوسائل ولا القدرة على التصدي الفعال لهذا الخطر. لذلك يدعو وفدي الأمم المتحدة إلى استكشاف وتنسيق الإمكانيات القائمة ضمن نظامه لمساعدة الدول في بناء القدرة على مكافحة هذا الخطر. وكما قال الأمين العام وأصاب، فإن

”الأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من دفع عجلة هذا الجهد. إنها توفر المحفل اللازم لبناء تحالف عالمي، ويمكنها ضمان الشرعية العالمية للتصدي للإرهاب لأجل بعيد“. (صحيفة نيويورك تايمز، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

ولقد حان الوقت الآن لعقد المؤتمر رفيع المستوى المقترح لبلورة التصدي الدولي والمشترك والمنظم للإرهاب.

وختاما لكلمتي، أود إعادة التأكيد على تعاون حكومتي الكامل في الحرب العالمية على الإرهاب ودعمها لها. إنه واجب علينا أن نعمل معا للقضاء على التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

**السيد اسماعيل** (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد الوفد الغياني البيان الذي سوف يلقيه ممثل كمنولث دومينيكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

إن غيانا تشجب بشدة الأعمال الإرهابية الإجرامية والمدمرة إلى حد مخيف التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي كانت نتيجتها تحويل جزء من مدينتنا المضيفة إلى منطقة حرب حقيقية مع وقوع خسائر فادحة في الأرواح، وهي حالة تكررت إلى حد ما في واشنطن العاصمة وفي بنسلفانيا. الخسائر في الأرواح تشمل كل أرجاء المجتمع والعالم، حيث يأتي الضحايا ومحبوهم من مجموعة من الجنسيات والأعراق، والعديد منهم من أبناء وبنات وطني الذين لقوا حتفهم مع الآخرين. كذلك كانت الخسائر في الأرواح والممتلكات ضارة على الاقتصادات في كل مكان في عصر العولمة هذا.

وتقدم غيانا بالغ مؤاساتها إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة على معاناتهما وخسارتهما. ونتمنى لحكومة الولايات المتحدة كل النجاح في جهودها لتعبئة قوى الإنسانية في تحالف لقهر الإرهاب الدولي، الذي يؤثر علينا

جميعا وينتهك المُثل التي ندعو إليها وندعمها على حد سواء. وإذا لم تتم مواجهة الإرهاب بالتحدي فسينتج عنه تقويض كل ما عملنا وكافحنا من أجله في هذه المنظمة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥.

أن معارضة غيانا للإرهاب كاملة ومطلقة. وفي كلمة لرئيس غيانا، فخامة بهارات جاغديو، بمناسبة إحياء ذكرى ٢٤ مواطنا غيانيا لقوا حتفهم في هذه الكارثة وشاركت فيه كل الأديان في نيويورك بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قال إن

”الموت هو دائما شيء مؤلم. وعندما يداهم الناس في شبابهم أو في ريعان أعمارهم، وعندما يأتي بهذا الشكل المأساوي وبمثل هذه الطريقة غير المتوقعة، مثلما حدث لإخواننا وأخواتنا الغيانيين في ١١ أيلول/سبتمبر في هذه المأساة ذات الأبعاد المروعة، يكون الألم الشديد غير محتمل والحزن غامرا. إن غيانا تدعم جهود كبح جماح الإرهاب ونتعهد بكامل تعاوننا للقضاء على الإرهاب“.

وبوصف غيانا بلدا يقطنه سكان مسلمون كثيرون، وبوصفها عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي تواقة إلى نجاح جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب. إلا أنه من الحتمي أن نحترس من التعصب الذي دفع بالبعض إلى إلقاء اللوم على المسلمين والعرب في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ولقد أعلن من فوق هذه المنصة بشكل جيد وببلاغة في وقت سابق من هذا النقاش أن الإرهاب ليس له دين ولا جنسية ولا عرق. فلا يوجد دين يسمح بالإرهاب أو بتشريعه، وأية ادعاءات أو مزاعم بعكس ذلك لا تعدو كونها أكثر من ذريعة سياسية عقيمة لتبرير ما لا يمكن تبريره.

وتدعم غيانا الجهود متعددة الجوانب التي تبذلها منظمتنا للتعامل مع الإرهاب. ولدينا اليوم عدد وفير من الاتفاقيات المناهضة للإرهاب، وهناك اتفاقية أخرى ما زالت قيد التفاوض. ونحن نؤيد في الوقت الحالي إعلان ليما لمنع ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه الصادر عن منظمة الدول الأمريكية، وخطة عمله المعنية بالتعاون في نصف الكرة الغربي، والذي تمت الموافقة عليه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. كذلك نؤيد القرار الذي اتخذته منظمة الدول الأمريكية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الاجتماع الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية في الدول الأطراف، والذي ذكر معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة ومعاهدة ريو. ولقد وضع ذلك القرار برنامجا للتضامن والمساعدة المتبادلة في نصف الكرة الأمريكي تصديا لبلاء الإرهاب.

ونجاح هذه الجهود يتطلب منا إيلاء الاهتمام بأمثلة الظلم التي يذخر بها عالمنا المعاصر. فحيثما يتفشى الظلم، قد يصبح قوة لزعزعة الاستقرار سياسيا وتربة تنبت الحقد – وهي ظروف يمكن أن يستغلها من انعدمت ضمائرهم في تحقيق مآربهم الشريرة. والثورة الحالية في عالم الاتصالات جعلت من المستحيل إخفاء الظلم عن أعين الضحايا.

لقد كانت عملية تصفية الاستعمار هي التي أدت إلى أكبر زيادة في عضوية هذه المنظمة. وعلينا أن نتأكد من أن الحريات التي سعينا إلى تحقيقها لأنفسنا، يتمتع بها الآخرون – وأنه في كل مكان يوجد احترام لحقوق الإنسان، ولإنسانيتنا المشتركة؛ ولحقنا كبشر في السعي إلى مستقبلنا المشروع، سواء بصورة فردية أو جماعية، مجسدا في دولة دون تدخل أو إنكار تعسفي؛ وأن استقلالية الروح الإنسانية ستصل إلى ذروتها وبالتالي سيزيد إبداعها.

وغيانا ترحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يمثل، من وجهة نظرنا، تقدما بالغ الأهمية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على الإرهاب، بينما يشكل

في الوقت نفسه تأويلا إبداعيا لميثاق الأمم المتحدة. إن معنى الميثاق في عام ٢٠٠١ يختلف اختلافا كبيرا عن معناه في عام ١٩٤٥، وهذا الواقع يعكس التغيرات التي وقعت في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين هذين العامين. وإننا مهتمون هنا بوضع هيكل قانوني من شأنه أن ييسر تحقيق هدف نقره جميعا. إن صلاحية أي قانون – والقانون الدولي ليس استثناء – تنطوي على بعد زمني، وحيث أن التغيير جزء أصيل في كل أشكال التنظيم الاجتماعي البشري، يستتبع ذلك حتما أن القانون ينبغي أن يتكيف مع أساس ذلك التغيير إذا أريد له أن يحافظ على صلته بالواقع وفعاليته.

وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية التي طلبتها الجمعية هذه بشأن ”ولاية الجمعية العامة فيما يتعلق بانضمام أية دولة إلى الأمم المتحدة“، ذكر القاضي الشيلي الموقر أليخاندرو الفاريث ما يلي:

> ”من الضروري، عند تأويل المعاهدات – ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة – أن نستشرف المستقبل، أي أن علينا أن نراعي الظروف الجديدة، وألا ننظر إلى الوراء... أن أي معاهدة أو نص يكتسب حياة مستقلة بعد فترة من إقراره. وبالتالي، عند تأويله، يجب أن نراعي تغيرات الحياة المعاصرة“.

إن الفترة التي نعيش فيها تختلف عن عام ١٩٤٥، وأن واضعي الميثاق فكروا في التهديدات لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتي تختلف كثيرا ما تختلف اختلافا جذريا عن أنواع التهديدات التي نواجهها اليوم. والإرهاب الدولي، بكل مظاهره، إنما يشكل تهديدا لحفظ السلم والأمن الدوليين. لذا، كان من الملائم أن يستعان بآلية صنع القرار التي أنشئت بموجب الفصل السابع من الميثاق بغرض القضاء على هذا الداء. وستفي غيانا بالالتزامات التي ألقيت على عاتقنا جميعا بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي الختام، أؤكد من جديد دعم غيانا الثابت لكل الجهود التي وضعناها من أجل دحر الإرهاب. وهذه الجهود متعددة الأطراف بشكل واسع، وهي تكتسب شرعية معززة نتيجة لهذا الواقع الذي يدعونا إلى التيقظ، وسننتصر. فبقاؤنا، مع كل الحقوق التي نتطلع إلى الحصول عليها، يتطلب منا أن نفعل ذلك.

**السيد بوتنارو** (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في نيويورك؛ وواشنطن العاصمة؛ وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ليست هجوما على الولايات المتحدة فحسب، بل على البشرية جمعاء.

ويدين وفد بلادي بقوة هذه الأعمال الإجرامية، التي جلبت الرعب وأسفرت عن وفاة الآلاف من الأبرياء من الولايات المتحدة ومن العديد من الدول الأخرى. وكما ذكر رئيس جمهورية مولدوفا عقب وقوع تلك الأحداث المأساوية مباشرة:

> ”إننا نرفض وندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ونحن ملتزمون تماما بالجهود الدولية الرامية إلى تقديم أولئك المسؤولين عن هذه الأعمال غير الإنسانية، أيا كانوا، إلى العدالة ومعاقبتهم“.

إن الاستجابة الفورية من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، وكذلك الاعتماد الجماعي لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يبرز الأهمية المتزايدة للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. كما أن إنشاء لجنة لرصد تنفيذ هذا القرار يعزز بشكل كبير أثره العملي على الطريقة التي تنسق بها الدول جهودها بغية مكافحة الإرهاب.

إن جمهورية مولدوفا تؤيد بالكامل كافة جوانب قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين يؤكدان على أن المجتمع الدولي قد عقد العزم على مكافحة التهديدات التي تسببها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين بكل الوسائل.

وقد أيدت مولدوفا بقوة اعتماد إعلان عام ١٩٩٤ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، والذي يؤكد على أن الأعمال الإرهابية

”لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العنصري أو الإثني أو الديني أو أي طابع آخر للاعتبارات التي قد يحتج بها لتبرير تلك الأعمال“. (A/49/60، الجزء الأول، الفقرة ٣).

وانطلاقا من هذه الروح، نؤيد الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاعتماد المبكر لاتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي وكذلك اعتماد اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وبالأخص، نعتقد أنه مع اعتماد الاتفاقية الشاملة، ستحل بعض المسائل الحساسة والمعقدة، وبالتالي ستسد الثغرات القائمة في النظام القانوني للتعاون في مكافحة الإرهاب. إن وضع وتنفيذ شبكة من الصكوك المضادة للإرهاب هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للمجتمع الدولي أن يضمن بفعالية أن الإرهابيين لن يجدوا أي ملاذ آمن يواصلون منه ممارسة أنشطتهم الإجرامية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن جمهورية مولدوفا هي دولة طرف في ست من أصل ١٢ من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب. والعمل جار لاتخاذ التدابير اللازمة لتمكين بلدنا من الانضمام إلى الاتفاقيات المتبقية الأخرى، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتنظر حكومتي بجدية في توقيع هاتين الاتفاقيتين في نهاية العام الحالي. وقد اعتمد برلماننا في مطلع الأسبوع الحالي، لدى القراءة الأولى، مشروع قانون يتعلق بالإرهاب، الأمر الذي يعتبر بمثابة إشارة أخرى على التزامنا المستمر بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب.

كما ستتعاون جمهورية مولدوفا تعاونا نشيطا في مكافحة أي أنشطة إرهابية عن طريق تنسيق الجهود مع البلدان الأخرى في إطار مختلف المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

ولقد أظهرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن على المجتمع الدولي أن يسعى بتصميم متجدد إلى حل المشاكل الدولية المزمنة التي يتغذى منها الإرهاب. ويتعين علينا من هذا المنظور، أن نعالج العديد من الصراعات حول العالم، وجذورها، وضمنا، جميع العوامل التي يمكن أن تغذي نمو الإرهاب.

إن مجلس الأمن يؤكد، في الفقرة ٤ من قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود، والمخدرات غير المشروعة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

وفي هذا السياق، أرى لزاما علي أن أضم صوتي إلى أصوات الذين يرون أن ظاهرة النزعة الانفصالية هي أيضا من الأسباب الرئيسية للصراع، وهي كذلك بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين. فالنزعة الانفصالية، إلى جانب كونها تنطوي على مفارقة تاريخية في عالم مترابط يتجه نحو العولمة، تؤثر في أساس المجتمعات المتعدد الثقافات والأعراق ذاته، وتمثل تهديدا خطيرا لسيادة الكثير من الدول ولسلامتها

الإقليمية. وإننا كبلد متضرر من النزعة الانفصالية نشعر بالجزع إزاء استمرار هذا البلاء وما قد يكون له من صلات أحيانا بالأنشطة الإجرامية الخطيرة الأخرى. وهذا في رأينا، في جملة أسباب أخرى، هو سبب وجوب مراعاة هذه المسألة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة وتتسم بالكفاءة لمناهضة الإرهاب.

وأود أن أختم كلامي بإعادة تأكيد إدانتنا دون تحفظ لجميع أشكال الإرهاب والتزامنا الصارم بالوقوف إلى جانب المجتمع الدولي في هذا الكفاح في كل خطوة على هذا الطريق الطويل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.